International Academic Journal for Arabic Language and Literature
2(2)(2020)93-125

الراية الدولية الالكترونية
INTERNATIONAL ELECTRONIC ALRRAYIH

المجلة الأكاديمية العالمية للغة العربية وآدابها
٢(٢)(٢٠٢٠) ٩٣-١٢٥

سُقُوطُ هَاءِ التَّأْنِيثِ فِي كَلَامِ العَرَبِ نَثْرًا

اتِّجَهَاتُ الفِكْرِ اللُّغَوِيِّ "المَظَاهِرُ وَالعِلَلُ"

The drop of the feminine marker in Arabic prose:

Trends of linguistic thought “Aspects and Reasons”

أ. د. حمدي جبالي . Hamdi Jabali

قسم اللّغة العربيّة / كليّة الآداب

جامعة النجاح الوطنيّة . نابلس . فلسطين

HAMDI.JABALI@NAJAH.EDU

المُلَخَّصُ:

هَدَفَتِ الدِّرَاسَةُ إِلَى جَلَاءِ ظَوَاهِرِ سُقُوطِ هَاءِ التَّأْنِيثِ، فِي بِنْيَةِ الكَلِمَةِ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، سَوَاءٌ أَكَانَتْ هَذِهِ البِنْيَةُ مُفْرَدَةً مَعْزُولَةً عَنْ نَصِّهَا، وَفْقَ إِنْبَاءِ المَعَاجِمِ العَرَبِيَّةِ عَنْ هَذِهِ البِنْيَةِ، أَوْ كَانَتْ حَيَّةً فِي نَصِّهَا، مُرْتَبِطَةً بِمَا قَبْلَهَا، أَوْ بِمَا بَعْدَهَا. وَقَدْ ظَهَرَ مِنْ مَجْمُوعِ مَسَائِلِ الدِّرَاسَةِ، وَأَفْرَادِهَا مُبَاحِثِهَا، وَتَفْصِيلَاتِ ذَلِكَ كُلِّهِ، أَنَّ العَرَبِيَّةَ قَدْ تُسْقِطُ لِعِلَّةٍ مَا كَانَتْ قَدْ أَلْحَقَتْهُ لِعِلَّةٍ أُخْرَى، وَهُوَ هَاءُ التَّأْنِيثِ، فَجَاءَتْ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ لِبَيَانِ أَفْرَادِ البِنَى مُسْقَطَةِ الهَاءِ، وَبَيَانِ اتِّجَاهَاتِ فِكْرِ اللُّغَوِيِّينَ العَرَبِ فِي عَلَّةِ هَذَا السُّقُوطِ.

الكَلِمَاتُ المِفْتَاحِيَّةُ: هَاءُ التَّأْنِيثِ، السُّقُوطُ، الحَذْفُ، اللُّغَةُ العَرَبِيَّةُ، النَّثْرُ.

Abstract

This study aimed at uncovering the various aspects of the drop of the feminine marker in the structure of the Arabic word whether it is used as an individual, isolated word as listed in Arabic dictionaries, or as a word linked to other adjacent words within a context. It also aimed to explore the various word structures from which the “ha” has been dropped in an attempt to identify Arab linguists’ attitudes towards such a drop. The researcher found that Arabic is likely to drop the feminine marker “ha” which could be attached to another word for some reasons.

Keywords: Feminine marker “ha”, drop, deletion, Arabic, prose

مَدْخَلٌ:

تَبْحَثُ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ فِي ظَوَاهِرِ حَذْفِ هَاءِ التَّأْنِيثِ، وَعِلَلِهِ، وَشَرَعَتْ تُفَتِّشُ عَنْ مَقْصِدَهَا هَذَا فِي بِنْيَةِ الكَلِمَةِ العَرَبِيَّةِ مُفْرَدَةً، مَعْزُولَةً عَنْ نَصِّهَا، وَفْقَ إِنْبَاءِ المَعَاجِمِ العَرَبِيَّةِ عَنْ هَذِهِ البِنْيَةِ، أَوْ حَيَّةً فِي نَصِّهَا، وَتَرَكَتِ التَّفْتِيشَ عَنْ هَذَا الحَذْفِ فِيهَا، فِي نَصِّ القُرْآنِ الكَرِيمِ، وَتَرَكَتْهُ، أَيْضًا، فِي النَّصِّ الشِّعْرِيِّ العَرَبِيِّ، فَلَوْ فَعَلَتْ، هَاهُنَا، ذَلِكَ فِي ذَيْنِ النَّصَّيْنِ، لَتَضَخَّمَتْ، وَاتَّسَعَتْ، وَمِثْلُ هَذِهِ المَقَالَاتِ العِلْمِيَّةِ مُحَدَّدٌ، وَاجِبٌ حَصْرُهُ؛ عَلَى أَنْ يَفْعَلَ البَاحِثُ ذَلِكَ فِيهِمَا مُسْتَقْبَلًا؛ لِتَوَافُرِ مَظَاهِرِ هَذَا السُّقُوطِ، وَاخْتِلَافِ البِنَى، وَالتَّعْلِيلِ.

وَيَدُورُ فِي مَظَانِّ اللُّغَةِ مُصْطَلَحُ السُّقُوطِ، وَالحَذْفِ، وَالطَّرْحِ، وَالنَّزْعِ، وَالإِلْقَاءِ، أَوْ مَا شَابَهَ ذَلِكَ، كَمَا يَدُورُ فيهَا مُصْطَلَحَا هَاءِ التَّأْنِيثِ، وَتَاءِ التَّأْنِيثِ، وَقَدِ اخْتَرْنَا فِي العُنْوَانِ مُصْطَلَحَ سُقُوطِ هَاءِ التَّأْنِيثِ، لِكَثْرَةِ شُيوعِهِ لَدَيْهِمْ، وَإِنْ كَانُ غَيْرُهُ نَافِعًا فِي الدِّلَالَةِ عَلَى مُرَادِ الدِّرَاسَةِ، وَغَايَتِهَا.

وَلِهَاءِ التَّأْنِيثِ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ قِيَمٌ كَثِيرَةٌ، وَمَعَانٍ مُتَعَدِّدَةٌ، نَصَّ عَلَيْهَا اللُّغَوِيُّونَ، مِنْهَا اِلمُبَالَغَةُ، وَالعِوَضُ، وَتَأْكِيدُ الجَمْعِ، وَالنَّسَبُ، وَ ...، وَلَعَلَّ أَشْهَرَ هَذِهِ المَعَانِي الدِّلَالَةُ عَلَى التَّأْنِيثِ، لِلْفَرْقِ بَيْنَ المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ.

وَلَكِنْ ثَمَّ بِنًى دَخَلَتْهَا الهَاءُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ، وَلَكِنَّ العَرَبَ أَسْقَطَتْهَا لِعِلَّةٍ مَا، مَعَ بَقَاءِ البِنْيَةِ دَالَّةً عَلَى المُؤَنَّثِ، وَالأَصْلُ أَلَّا تُسْقَطَ، وَأَنْ تَبْقَى، فَقَصَدَتْ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ إِلَى تَتَبُّعِ هَذَا السُّقُوطِ؛ وَحَشْرِ شَتِيتِهِ، وَقَدْ أَنْبَأَتْ هَذِهِ الأَشْتَاتُ مَعًا

عَنْ سِمَةٍ فَرِيدَةٍ، مِنْ سِمَاتِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، كَشَفَتْ عَنْ تَوَسُّعِ العَرَبِيَّةِ فِي بِنْيَةَ أَلْفَاظِهَا، لَمْ يَكُنْ هَذَا التَّوَسُّعُ لِيكُونَ فِيهَا، لَوْ لَمْ يَقَعْ هَذَا السُّقُوطُ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ السُّقُوطَ، وَفْقَ مَقْصِدِ الدِّرَاسَةِ، يَتَّصِلُ بِالسُّقُوطِ الصَّرْفِيّ. وَهُوَ فِي الصَّرفِ يَقَعُ وَاجِبًا، مَقِيسًا، مُسَبَّبًا عَنْ ثِقَلِ اللَّفْظِ، أَوْ عَنِ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، أَوْ أَنَّهُ يَقَعُ غَيْرَ وَاجِبٍ تَخْفِيفًا، غَيْرَ مُطَّرِدٍ، وَلَا مَقِيسٍ، وَيُسَمِّيهِ بَعْضُ النُّحَاةِ الحَذْفَ التَّرْخِيمِيَّ فِي غَيْرِ النِّدَاءِ[1].

وَقَدْ لَقِيَتْ ظَاهِرَةُ التَّأْنِيثِ، مُنْذُ نُشُوءِ البَحْثِ اللُّغَوِيِّ، رِعَايَةَ أَهْلِ اللُّغَةِ، فَنَاقَشُوا كَثِيرًا مِمَّا تعَلَّقَ بِهَا، تَرَاهُ مَبْثُوثًا فِي أَفْرَادِ مُصَنَّفَاتِهِمْ، وَفْقَ غَايَاتِهِمْ. وَلَمَّا تَوَافَرَ مِنْ هَذَا السُّقُوطِ لِلهَاءِ ظَوَاهِرُ، شَكَّلَ اجْتِمَاعُهَا وَحْدَةً دَالَّةً عَلَيْهِ، كَانَ جَلَاءُ هَذَا السُّقُوطِ غَايَةً فِي حَدِّ ذَاتِهِ.

وَلَا أَعْرِفُ، فِي حُدُودِ مَا قَرَأْتُ، أَحَدًا مَنَ المُحْدَثِينَ، خَصَّصَ دَرْسًا، يُنْبِئُ فِيهِ عَنْ سُقُوطِ هَاءِ التَّأْنِيثِ فِي العَرَبِيَّةِ، سِوَى دِرَاسَةٍ، خَصَّهَا صَاحِبُهَا لِلهَاءِ الَّتِي تَلْحَقُ، أَوْ تُحْذَفُ مِنْ أَبْنِيَةِ المُؤَنَّثِ عِنْدَ تَصْغِيرِهِ[2]؛ لِذَا لَنْ يَكُونَ مِنْ أَفْرَادِ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ شَيْءٌ يَتَّصِلُ بِبِنْيَةِ المُؤَنَّثِ المُصَغَّرِ، فَفِي ذَلِكَ الدَّرْسِ المُلْمَعِ إِلَيْهِ كِفَايَةٌ، وَغَنَاءٌ.

وَقَدْ لَاحَقَ البَاحِثُ، مَا أَمْكَنَهُ ذَلِكَ، البِنَى الَّتِي سَقَطَتْ مِنْهَا الهَاءُ، فِي كُتُبِ اللُّغَةِ، وَغَرِيبِهَا، وَمَعَاجِمِهَا، وَفِي كُتُبِ النَّحْوِ وَالصَّرْفِ، فَتَحَصَّلَ لَدَيْهِ جُمْلَةٌ مِنْ ظَوَاهِرِ السُّقُوطِ، وَعِلَلِهِ، ظَهَرَ أَنَّ عَرْضَهَا، بِنَاءً عَلَى اتِّحَادِهَا فِي البِنْيَةِ وَالتَّعْلِيلِ، يَكْشِفُ بَيِّنًا عَنْ هَذَا السُّقُوطِ.

وَمَسَائِلُ الدِّرَاسَةِ، مَعَ المُلَخَّصَيْنِ، وَالخُلَاصَةِ، وَثَبَتِ مَصَادِرِهَا وَمَرَاجِعِهَا، هِيَ:

(١) سُقُوطُهَا مِنَ المَصْدَرِ لِلْإِضَافَةِ، أَوْ لِغَيْرِهَا:

أ . سُقُوطُهَا لِلْإِضَافَةِ مِنْ مَصْدَرِ الفِعْلِ الَّذِي سَقَطَتْ وَاوُهُ فِي المُضَارِعِ، لِوُقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ، نَحْوُ: وَعَدَ يَعِدُ عِدَةٍ، وَمَا أَشْبَهَهُ:

ب . سُقُوطُهَا لِلْإِضَافَةِ مِنْ مَصْدَرِ أَفْعَلَ، وَاسْتَفْعَلَ، مِمَّا عَيْنُ الفِعْلِ مِنْهُ وَاوٌ، أَوْ يَاءٌ.

ج . سُقُوطُهَا مِنَ المَصْدَرِ وِزَانِ فَعَالٍ:

---

[1] ينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب ١٨٠١/٤.

[2] الجبالي: إثبات هاء التأنيث وحذفها دراسة في أبنية المؤنّث المصغّر، مجلة البصائر، جامعة البترا الخاصة، الأردن، المجلد ٩، العدد ١، ٢٠٠٥م، ص١٧٧.٢١٢.

د . سُقُوطُهَا مِنَ المَصْدَرِ وِزَانِ فَعَلَةٍ:

(٢) سُقُوطُهَا مِنْ صِفَةِ المُؤَنَّثِ[١]:

أ . انْعِدَامُ (مَفْعَلٌ) بِغَيْرِ هَاءٍ:

ب . غَلَبَةُ مَعْنَى الفِعْلِ:

ج . انْعِدَامُ النَّظِيرِ:

(٣) سُقُوطُهَا لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ:

أ . سُقُوطُهَا مِنْ لَيْتَ شِعْرِي:

ب . سُقُوطُهَا مِنْ قَوْلِهِمْ: هُوَ أَبُو عُذْرِهَا[٢]:

(٤) سُقُوطُهَا لِلتَّثْنِيَةِ:

(٥) سُقُوطُهَا لِلْجَمْعِ:

أ . سُقُوطُهَا ظَاهِرَةً مِمَّا جُمِعِ بِالأَلِفِ وَالتَّاءِ الزَّائِدَتَيْنِ:

ب . سُقُوطُهَا مُقَدَّرَةً (مَنْوِيَّةً) مِمَّا جُمَعِ بِالوَاوِ وَالنُّونِ:

ج . سُقُوطُهَا مِنِ اسْمِ الجِنْسِ الجَمْعِيِّ:

د . سُقُوطُهَا مِنَ الجَمْعِ تَوَهُّمًا:

هـ . سُقُوطُهَا؛ لِكَوْنِ المُفْرَدِ عَلَى وِزَانِ فَعِيلَةٍ، الَّذِي لَا يُجْمَعُ عَلَى فُعَلَاءَ:

و . سُقُوطُهَا؛ لِكَوْنِ المُفْرَدِ عَلَى وِزَانِ فُعَالَةٍ، الَّذِي لَا يُجْمَعُ عَلَى أَفْعِلَةٍ:

(٦) سُقُوطُهَا لِلنَّسَبِ:

أ . سُقُوطُهَا فِي النِّسْبَةِ إِلَى المُفْرَدِ المُؤَنَّثِ:

ب . سُقُوطُهَا فِي النِّسْبَةِ إِلى اسْمِ الجَمْعِ:

ج . سُقُوطُهَا لِلنَّسَبِ بِغَيْرِ اليَاءِ، عَلَى مَعْنَى (ذَات):

---

[١] إِذَا، فَلَيْسَ مِنْ مَقَاصِدِ هَذِهِ المُبَاحَثَةِ الوُقُوفُ عَلَى سُقُوطِهَا مِنْ صِفَةِ المُؤَنَّثِ الَّتِي وُضِعَتْ أَصْلًا بِلَا هَاءٍ؛ لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ فِي المُذَكَّرِ كَقَوْلِهِمْ: امْرَأَةٌ حَائِضٌ، وَمُذْكِرٌ لِلَّتِي تَلِدُ الذُّكُرَ، وَمَا شَاكَلَه هَذَا.

[٢] امْرَأَةٌ عَذْرَاءُ بَيِّنَة العُذْرَةِ، وَيَقُولُونَ لِمَنِ اقْتَضَّهَا: هُوَ أَبُو عُذْرِهَا؛ يُرِيدُونَ أَبُو عُذْرَتِهَا؛ أَيْ: صَاحِبُ عُذْرَتِهَا.

(٧) سُقُوطُهَا مِمَّا دَخَلَتْهُ لِلْمُبَالَغَةِ:

(٨) سُقُوطُهَا، وَأَثَرُ هَذَا السُّقُوطِ فِي بِنْيَةِ الكَلِمَةَ:

أ . آثَارُ هَذَا السُّقُوطِ فِي بِنْيَةِ الكَلِمَةَ لَفْظًا:

ب . آثَارِ هَذَا السُّقُوطِ فِي بِنْيَةَ الكَلِمَةِ مَعْنًى:

(٩) سُقُوطُهَا وَالتَّعْوِيضُ مِنْهَا:

وَهَذَا بَيانٌ بِهَذِهِ المَسَائِلِ:

(١) سُقُوطُهَا مِنَ المَصْدَرِ لِلْإِضَافَةِ، أَوْ لِغَيْرِهَا:

تَلْحَقُ هَاءُ التَّأْنِيثِ بَعْضَ الأَبْنِيَةِ، مِنَ الأَسْمَاءِ، سَوَاءٌ أَكَانَتْ مَصَادِرَ، أَمْ غَيْرَ مَصَادِرَ، وَعِنْدَ إِضَافَتِهَا قَدْ تُحْذَفُ هَذِهِ الهَاءُ مِنْهَا. وَمَظَاهِرُ هَذَا الحَذْفِ مُتَفَرِّقَةٌ، وَأَنْظَارُ النُّحَاةِ فِي هَذَا الحَذْفِ، أَيْضًا، مُتَفَرِّقَةٌ، مُخْتَلِفَةٌ، لَيْسَتْ سَوَاءً.

وَقَبْلَ البَدْءِ بِعَرْضِ الظَّوَاهِرِ المُتَّصِلَةِ بِهَذَا السُّقُوطِ أَشِيرُ إِلَى أَنَّ لِلنُّحَاةِ آرَاءً ثَلَاثَةً فِي هَذَا السُّقُوطِ:

فَقَدْ نُقِلَ عَنِ الفَرَّاءِ أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِ أَنَّهُ قِيَاسٌ[١]. وَأَجَازَهُ ابْنُ مَالِكٍ بِشَرْطِ أَلَّا يَلْتَبِسَ مُذَكَّرٌ بِمُؤَنَّثٍ، أَوْ يَلْتَبِسَ مُفْرَدٌ بِجَمْعٍ[٢]، غَيْرَ أَنَّهُ عَدَلَ عَنْ هَذَا الرَّأْيَ فِي مُصَنَّفٍ لَهُ آخَرَ، وَحَصَرَهُ فِي الكَلِمِ المَسْمُوعَةِ فَقَطْ[٣]. ورَأَى بَعْضُ النُّحَاةِ المُتَأَخِّرِينَ أَنَّ "مَا وَرَدَ مُوهِمًا لِإِتْيَانِهِ عَلَى حَذْفِ التَّاءِ ضَرُورَةٌ، إِنْ كَانَ مَسْمُوعًا فِي الشِّعْرِ، أَوْ لِلْإِضَافَةِ إِنْ سُمِعَ فِي غَيْرِهِ"[٤].

وَهَذَا بَيَانٌ بِظَوَاهِرِ هَذَا السُّقُوطِ:

أ . سُقُوطُهَا لِلْإِضَافَةِ مِنْ مَصْدَرِ الفِعْلِ الَّذِي سَقَطَتْ وَاوُهُ فِي المُضَارِعِ، لِوُقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ، نَحْوُ: وَعَدَ يَعِدُ عِدَةٍ، وَمَا أَشْبَهَهُ:

أَذْكُرُ، ابْتِدَاءً، أَنَّ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ أَشَارُوا إِلَى حَذْفِ فَاءِ المَصْدَرِ، ذِي الصِّفَةِ المُنْبَهِ إِلَيْهَا، وَأَنْ يُعَوَّضَ عَنْهَا بِهَاءِ التَّأْنِيثِ بَعْدَ لَامِهِ، نَحْوُ: زِنَةٍ، وَصِفَةٍ، وَعِدَةٍ. قَالَ سِيبَوَيْهِ: "فَأَمَّا فِعْلَةٌ إِذَا كَانَتْ مَصْدَرًا، فَإِنَّهُمْ يَحْذِفُونَ الوَاوَ مِنْهَا، كَمَا

---

[١] المالكي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٧٨٢/٢، والجورجي: شرح شذور الذهب ٥٧٣/٢.

[٢] ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد ٢٢٤/٣، ٢٢٥.

[٣] شرح الكافية الشافية (٢/ ٨٩٨. وينظر: المالكي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٧٨٢/٢، والجورجي: شرح شذور الذهب ٥٧٣/٢.

[٤] السنيكي: إعراب القرآن العظيم ص ١٩٩.

يَحْذِفُونَهَا مِنْ فِعْلِهَا ... فَإِذَا لَمْ تَكُنِ الهَاءُ، فَلَا حَذْفَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عِوَضًا[1]. وَقَدْ أَتَمُّوا، فَقَالُوا: وِجْهَةٌ، فِي جِهَةٍ "[2]. فَظَاهِرُ كَلَامِهِ، إِذْ قَالَ: "فَإِذَا لَمْ تَكُنِ الهَاءُ، فَلَا حَذْفَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عِوَضًا"، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الهَاءَ عِوَضٌ مِنَ الوَاوِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ شَرْحُ السِّيرَافِيِّ، إِذْ قَالَ: " ... وَجَعَلُوا الهَاءَ الَّتِي فِي عِدَةٍ عِوَضًا مِنْ حَذْفِ الوَاوِ"[3]. الفَارِسِيّ[4]،

وَذَكَرَ الشَّاطِبِيُّ أَنَّ مَذْهَبَ أَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ أَنّ الهَاءَ، هَاهُنَا، غَيْرُ عِوَضٍ مِنَ الحَرْفِ المَحْذُوفِ، "بِدَلِيلِ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ عِوَضًا، لَمْ تَثْبُتْ مَعَ المُعَوَّضِ مِنْهُ فِي وِجْهَةٍ"، وَرَدَّ الشَّاطِبِيُّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّاءِ فِي وِجْهَةٍ لَازِمَةٌ، لَا يَصِحُّ إِسْقَاطُهَا[5].

وَأَقُولُ: إِذَا قَصَدَ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ قَوْلَهُ تَعَالَى: {وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا}[البقرة:١٤٨]، فَوَجْهُهُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا لِلْقِبْلَةِ المُتَوَجَّهِ إِلَيْهَا، وَعَلَيْهِ، فَلَا حُجَّةَ لَهُ فِيهِ، وَإِنْ قَصَدَهُ، فَهُوَ مِمَّا جَاءَ عَلَى أَصْلِهِ مُصَحَّحًا[6]؛ لِأَنَّ القِيَاسَ أَنْ يُقَالَ: وَجَهَ يَجِهُ جِهَةً.

وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ أَنَّ هُنَاكَ خِلَافًا بَيْنَ سِيبَوَيْهِ، وَالفَرَّاءِ فِي التَّعْوِيضِ. فَالتَّعْوِيضُ وَاجِبٌ، لَا يَجُوزُ عَدَمُهُ عِنْدَ الفَرَّاءِ[7]، وَمَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ أَنَّهُ لَيْسَ لَازِمًا، وَأَنَّهُ يَجُوزُ التَّعْوِيضُ، كَمَا يَجُوزُ عَدَمُهُ، تَمَسُّكًا بِقَوْلِ الفَضْلِ بْنِ العَبَّاسِ:

إِنَّ الخَلِيطَ أَجَدُّوا البَيْنَ فَانْجَرَدُوا وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا[8]

وَالجَوَازُ الَّذِي نَقَلَهُ ابْنُ عَقِيلٍ عَنْ سِيبَوَيْهِ لَيْسَ مُتَّصِلًا بِنَحْوِ: عِدَة، بَلْ مُتَّصِلٌ بِنَحْوِ: أَقَمْتُهُ إِقَامَةً، وَاسْتَعَنْتُهُ اسْتِعَانَةً؛ وَأَرَيْتُهُ إِرْاءَةً. قَالَ سِيبَوَيْهِ[9]:"بَابُ مَا لَحِقَتْهُ هَاءُ التَّأْنِيثِ عِوَضًا لِمَا ذَهَبَ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: أَقَمْتُهُ إِقَامَةً، وَاسْتَعَنْتُهُ اسْتِعَانَةً؛ وَأَرَيْتُهُ إِرْاءَةً. وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تُعَوِّضْ، وَتَرَكْتَ الحُرُوفَ عَلَى الأَصْلِ ... وَقَالُوا: أَرَيْتُهُ إِرَاءً، مِثْلُ: أَقَمْتُه إِقَامًا؛ لِأَنَّ مِنْ كَلَامِ العَرَبِ أَنْ يَحْذِفُوا، وَلَا يُعَوِّضُوا". وَأَمَّا حَدِيثُهُ عَنْ فِعْلَةٍ، فَلَيْسَ فِيهِ مَا نُقِلَ عَنْهُ[10].

---

[1] فِي المَطْبُوعِ: "ليس عوضَ"، والتصحيح من السيرافي: شرح كتاب سيبويه ٥/٢٢٥.

[2] سيبويه: الكتاب ٤/٣٣٦.

[3] السيرافي: شرح كتاب سيبويه ٥/٢٢٦.

[4] الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٩/٤٠٢ . ٤٠٣.

[5] الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٩/٤٠٣.

[6] الثمانيني: شرح التصريف ص٣٧٩.

[7] سَيَأْتِي بَعْدَ قَلِيلٍ أَنَّ الفَرَّاءَ كَمَا فِي (معاني القرآن)، لَمْ يُوجِبْ ذَلِكَ بَلْ جَعَلَهُ مُسْتَجَازًا.

[8] ابن عقيل: شرح ابن عقيل ٤/٢٨٥.

[9] سيبويه: الكتاب ٤/٨٣.

[10] سيبويه: الكتاب ٤/٣٣٦.

وَأَنْبَأَ لُغَوِيُّونَ آخَرُونَ غَيْرُ السِّيرَافِيِّ أَنَّ هَاءَ التَّأْنِيثِ فِي عِدَةٍ جُلِبَتْ عِوَضًا مِنَ الوَاوِ المَحْذُوفَةِ[1]، وَأَشَارُ جُمْهُورُهُمْ[2] إِلَى عَدَمِ جَوَازِ حَذْفِهَا عِنْدَ الإِضَافَةِ، إِلَّا بِرَدِّ الوَاوِ المَحْذُوفَةِ، وَأَنَّ مَا وَرَدَ مِنْهُ، بَابَهُ الشِّعْرُ[3]، وَلَكِنَّ أَبَا حَيَّانَ ذَكَرَ أَنَّ أَصْحَابَهُ؛ أَصْحَابَهُ؛ أَيْ: البَصْرِيِّينَ، عَدُّوا مَا وَرَدَ مِنْهُ فِي الشِّعْرِ "مِنَ التَّرْخِيمِ الوَاقِعِ فِي غَيْرِ النِّدَاءِ ضَرُورَةً"[4].

وَأَلْمَعَ الفَرَّاءُ إِلَى مَا أَنْبَأَ بِهِ أَهْلُ اللُّغَةِ، وَأَنَّ الوَاوَ لَمَّا سَقَطَتْ مِنْ أَوَّلِ اللَّفْظِ، كُثِّرَ مِنْ آخِرِهِ بِالهَاءِ، وَلَكِنَّهُ أَجَازَ إِسْقَاطَهَا عِنْدَ الإِضَافَةِ؛ مُعْتَلًّا بِأَنَّ "الخَافِضَ، وَمَا خَفَضَ بِمَنْزِلَةِ الكَلِمَةِ الوَاحِدَةِ؛ لِذَا أَسْقَطَتْهَا العَرَبُ فِي الإِضَافَةِ، وَاحْتَجَّ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

إِنَّ الخَلِيطَ أَجَدُّوا البَيْنَ فَانْجَرَدُوا وَأَخْلَفُوكَ عِدَ[5] الأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

وَقَالَ: "يُرِيدُ عِدَةَ الأَمْرِ، فَاسْتَجَازَ إِسْقَاطَ الهَاءَ حِينَ أَضَافَهَا"[6].

وَأَكَّدَ السِّيرَافِيُّ مَذْهَبَ الفَرَّاءِ، ونَقَلَ عَنْهُ "أَنَّ الهَاءَ لَا تَسْقُطُ إِلَّا مِمَّا كَانَ مُضَافًا، فَالإِضَافَةُ عِوَضٌ مِنْهَا"[7].

وَالغَرِيبُ أَنْ يَنْقُلَ بَعْضُ المُتَأَخِّرِينَ عَنِ الفَرَّاءِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ "حَذْفُ التَّاءِ فِي حَالٍ مِنَ الأَحْوَالِ؛ لِأَنَّهَا عِوَضٌ مِنَ المَحْذُوفِ، وَهُوَ الوَاوُ فِي العِدَةِ، فَلَوْ حُذِفَ العِوَضُ، أَيْضًا، لَمْ يَبْقَ مَا يَدُلُّ عَلَى المَحْذُوفِ، فَيَلْزَمُ الإِجْحَافُ"[8].

وَمِمَّنْ أَجَازَ الحَذْفَ، هَاهُنَا، ابْنُ مَالِكٍ[9] أَيْضًا، مُعْتَلًّا بِأَنَّ اللَّبْسَ مَأْمُونٌ. فَقَدِ اشْتَرَطَ، فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ، لِمِثْلِ هَذَا الحَذْفِ، أَلَّا يَلْتَبِسَ مُذَكَّرٌ بِمُؤَنَّثٍ، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ تَاءِ ابْنَةٍ، أَوْ يَلْتَبِسَ مُفْرَدٌ بِجَمْعٍ، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ تَاءِ تَمْرَةٍ، فَلَوْ حُذِفَتْ تَاءُ التَّأْنِيثِ مِنْ نَحْوِ هَذَا، لَتَسَاوَى لَفْظُ المُذَكَّرِ مَعَ لَفْظِ المُؤَنَّثِ.

وَأَشَارَ ابْنُ جِنِّي إِلَى هَذَا الحَذْفِ، وَذَكَرَ أَنَّهُ بَابٌ وَاسِعٌ، وَأَنَّ أَكْثَرَهُ فِي الشِّعْرِ[1].

---

[1] الجوهري: الصحاح ٥٥١/٢ (وعد)، والشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤٠٣/٩.

[2] أبو حيان: ارتشاف الضرب (تحقيق رجب عثمان محمد) ١٨٠١/٤.

[3] ابن جني: الخصائص ١٧٤/٣.

[4] أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٨٠١/٤.

[5] كَذَا رُسِمَتْ فِي (معاني القرآن). وَذَكَرَ ابْنُ مَنْظُورٍ فِي (لسان العرب ٤٦٢/٣ "وعد") عَنِ الفَرَّاءِ أَنَّ الهَاءَ إِذَا سَقَطَتْ عِنْدَ الإِضَافَة، كُتِبَتْ: عِدَى، بِالياء. وَأَقُولُ: وَتُرْسَمُ أَيْضًا بِالأَلِفِ: عِدَا.

[6] الفراء: معاني القرآن ٢٥٤/٢. وينظر رَأْيَ الفَرَّاءِ فِي: الجوهري: الصحاح ١٩٥/١ (غلب)، و٥٥١/٢، (وعد)، وابن جني: الخصائص ١٧٤/٣، والأستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب ٤/ ٦٤، وابن منظور: لسان العرب ٦٥١/١ (غلب)، والهمذاني: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ١٨٣/٥.

[7] السيرافي: شرح كتاب سيبويه ٤٥٨/٤.

[8] ديكنقوز: شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف ص ١١٦.

[9] ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد ٢٢٤/٣.

وَأَمَّا العَيْنِيُّ، فَوَصَفَ هَذَا الحَذْفَ، فِي حَالِ الإِضَافَةِ، بِالكَثِيرِ، وَلَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالنَّظْمِ"[٢].

ب . سُقُوطُهَا لِلْإِضَافَةِ مِنْ مَصْدَرِ أَفْعَلَ، وَاسْتَفْعَلَ، مِمَّا عَيْنُ الفِعْلِ مِنْهُ وَاوٌ، أَوْ يَاءٌ.

أَنْبَأَ سِيبَوَيْهِ أَنَّ هَاءَ التَّأْنِيثِ تَلْحَقُ المَصْدَرَ، وِزَانَ أَفْعَلَ، وَاسْتَفْعَلَ، مِمَّا عَيْنُ الفِعْلِ مِنْهُ وَاوٌ، أَوْ يَاءٌ، عِوَضًا مِنَ الحَرْفِ السَّاقِطِ، وَأَنْبَأَ أَنَّ التَّعْوِيضَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَأَنَّهُ إِذَا أُتِمَّ المَصْدَرُ، فَلَا تَلْحَقُهُ الهَاءُ. قَالَ: "بَابُ مَا لَحِقَتْهُ هَاءُ التَّأْنِيثِ عِوَضًا لِمَا ذَهَبَ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: أَقَمْتُهُ إِقَامَةً، وَاسْتَعَنْتُهُ اسْتِعَانَةً[٣]؛ وَأَرَيْتُهُ إِرَاءَةً[٤]. وَإِنْ شِئْتَ، لَمْ تُعَوِّضْ، وَتَرَكْتَ الحُرُوفَ عَلَى الأَصْلِ. قَالَ اللهُ، عَزَّ وَجَلَّ: {لاَّ تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلاَ بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلاَةِ وَإِيتَاء الزَّكَاةِ}[النور:٣٧] وَقَالُوا: اخْتَرْتُ اخْتِيَارًا،، فَلَمْ يُلْحِقُوهُ الهَاءَ؛ لِأَنَّهُمْ أَتَمُّوهُ، وَقَالُوا: أَرَيْتُهُ إِرَاءً، مِثْلُ أَقَمْتُهُ إِقَامًا؛ لِأَنَّ مِنْ كَلَامِ العَرَبِ أَنْ يَحْذِفُوا، وَلَا يُعَوِّضُوا"[٥].

وَيَتَبَدَّى مِنْ كَلَامِ سِيبَوَيْهِ إِجَازَتُهُ أَنْ تَدْخُلَ هَاءَ التَّأْنِيثِ عِوَضًا، وَأَلَّا تَدْخُلَ، تَمَسُّكًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَإِقَامِ الصَّلاَةِ}. وَمُثْلُهُ الَّتِي سَاقَهَا لِيْسَ فِيهَا فَصْلٌ بَيْنَ مَا كَانَ مُضَافًا، وَغَيْرَ مُضَافٍ، فَأَجَازَ أَقَمْتُهُ إِقَامًا، وَهُوَ غَيْرُ مُضَافٍ، وَاسْتَشْهَدَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَإِقَامِ الصَّلاَةِ}، وَهُوَ مُضَافٌ.

وَتَابَعَ بَعْضُ النُّحَاةِ[٦] سِيبَوَيْهِ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الهَاءَ، الَّتِي جُعِلَتْ عِوَضًا عَنِ الأَلِفِ، قَدْ تُحْذَفُ مَعَ غَيْرِ الإِضَافَةِ، وَلَكِنَّهُ جَعَلَهُ مُقْتَصِرًا عَلَى مَا سُمِعَ، وَأَنَّهُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، كَقَوْلِهِمْ: اسْتَقَامَ اسْتِقَامًا، وَأَرَاءَ إِرَاءً، غَيْرَ أَنَّ أَبَا حَيَّانَ أَنْبَأَ أَنَّ أَصْحَابَهُ؛ أَيِ: البَصْرِيِّينَ، عَدُّوا مَا وَرَدَ مِنْهُ فِي الشِّعْرِ "مِنَ التَّرْخِيمِ الوَاقِعِ فِي غَيْرِ النِّدَاءِ ضَرُورَةً"[٧].

---

[١] ابن جني: الخصائص ١٧٤/٣.

[٢] العيني: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ٢٠٩٨/٤.

[٣] الأَصْلُ: إِقْوَامٌ، وَاسْتِعْوَانٌ، فَأُلْقِيَتْ حَرَكَةُ الوَاوِ عَلَى مَا قَبْلَهَا، فَاجْتَمَعَ سَاكِنَانِ، فَأُسْقِطَ أَحَدُهُمَا، وَجُعِلَتْ هَاءُ التَّأْنِيثِ عِوَضًا مِنَ الحَرْفِ السَّاقِطِ، فَصَارَ إِقَامَةً، وَاسْتِعَانَةً. وَاخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي الحَرْفِ السَّاقِطِ؛ لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ. فَمَذْهَبُ الخَلِيلِ وَسِيبَوَيْهِ (السيرافي: شرح كتاب سيبويه ٤٥٨/٤) أَنَّ السَّاقِطَ هَوَ الثَّانِي، وَمَذْهَبُ الفَرَّاءِ (معاني القرآن ٢٥٤/٢) إِلَى أَنَّ السَّاقِط هُوَ الأَوَّلُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الأَخْفَشِ أَيْضًا، كَمَا نَقَلَ عَنْهُ السِّيرَافِيُّ، وَالثَّمَانِينِيُّ: (شرح التصريف ص٤٦٢ . ٤٦٣).

[٤] قَالَ السِّيرَافِيُّ فِي شرحه ٤٥٨/٤: "وَأَمَّا قَوْلُهُ: أَرَيْتُهُ إِرَاءَةً، فَلَيْسَ مِنْ هَذَا البَابِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْتَلَّ عَيْنُ الفِعْلِ فِيهِ، وَلَكِنَّهُ دَخَلَهُ النَّقْصُ لِتَلْيِينِ الهَمْزَةِ، فَعُوِّضَ الهَاءُ، وَالأَصْلُ أَرْأَيْتُهُ إِرْءَاءً، كَمَا تَقُولُ: أَرْعَيْتُهُ إِرْعَاءً، فَخَفَّفْتَ الهَمْزَةَ فِي المَصْدَرِ، كَمَا حفَّفْتَ فِي الفِعْلِ، بِأَنْ أَلْقَيْتَ حَرَكَتَهَا عَلَى الرَّاءِ، وَأَسْقَطْتَ، فَجَعَلْتَ الهَاءَ عِوَضًا مِنْ ذَلِكَ".

[٥] سيبويه: الكتاب ٨٣/٤. وينظر: السيرافي: شرح كتاب سيبويه ٤٥٧/٤.

[٦] المالكي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٦٠٩.

[٧] أبو حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب ١٨٠١/٤.

وَلَكِنّ الفَرَّاءَ خَالَفَ سِيبَوَيْهِ، فَلَمْ يُجِزِ الحَذْفَ مِنَ المَصْدَرِ بِلَا تَعْوِيضٍ إِلَّا أَنْ يُضَافَ المَصْدَرُ. وَهَذَا كَلَامُهُ فِي (مَعَانِي القُرْآنِ): "وَأَمَّا قَوْلُهُ: {وَإِقَامِ الصَّلَاةِ}، فَإِنَّ المَصْدَرَ مِنْ ذَوَاتِ الثَّلَاثَةِ، إِذَا قُلْتَ: أَفْعَلْتُ، كَقَوْلِكَ: أَقَمْتُ، وَأَجَرْتُ، وَأَجَبْتُ، يُقَالُ فِيهِ كُلِّهِ: إِقَامَةٌ، وَإِجَارَةٌ، وَإِجَابَةٌ، لَا يَسْقُطُ مِنْهُ الهَاءُ. وَإِنَّمَا أُدْخِلَتْ؛ لِأَنَّ الحَرْفَ قَدْ سَقَطَتْ مِنْهُ العَيْنُ، ... فَجَعَلُوا فِيهِ الهَاءَ، كَأَنَّهَا تَكْثِيرٌ لِلْحَرْفِ ... وَإِنَّمَا اسْتُجِيزَ سُقُوطُ الهَاءِ مِنْ قَوْلِهِ: {وَإِقَامِ الصَّلَاةِ} لِإِضَافَتِهِمْ إِيَّاهُ، وَقَالُوا: الخَافِضُ، وَمَا خَفَضَ بِمَنْزِلَةِ الحَرْفِ الوَاحِدِ؛ فَلِذَلِكَ أَسْقَطُوهَا فِي الإِضَافَةِ"[1]. وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ لَاحِقٍ[2]: " ...فَإِذَا أَضَافُوا، أَسْقَطُوا الهَاءَ، كَمَا أَسْقَطُوهَا فِي قَوْلِهِ: {وَإِقَامِ الصَّلَاةِ}. وَالكَلَامُ إِقَامَةُ الصَّلَاةِ". وَفِي هَذِهِ الحَالَةِ ذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ المُضَافُ إِلَيْهِ يَقُومُ مَقَامَ هَاءِ التَّأْنِيثِ المَحْذُوفَةِ[3]، وَيُجْعَلُ عِوَضًا مِنْهَا[4].

وَوَافَقَ الهَمَذَانِيُّ الفَرَّاءَ، وَمَنَعَ حَذْفَ الهَاءِ فِي غِيرِ الإِضَافَةِ، وَقَالَ: "وَلَوْ لَمْ تُضَفْ، لَقِيلَ: إِقَامَةٌ"[5].

وَلَمْ يَرْضَ ابْنُ جِنِّي مَقَالَةَ الفَرَّاءِ، وقَالَ بِقَوْلِ سِيبَوَيْهِ: إِنَّ الإِقَامَ مَصْدَرُ أَقَمْتُ كَالإِقَامَةِ، قَالَ: "وَأَمَّا أَصْحَابُنَا، فَعِنْدَهُمْ أَنَّ الإِقَامَ مَصْدَرُ أَقَمْتُ كَالإِقَامَةِ، وَلَيْسِ مَذْهَبُنَا فِيهِ، كَمَا ظَنَّهُ الفَرَّاءُ"[6].

وَفِي ظَنِّي أَنَّ عَدَّ إِقَامٍ، وَإِقَامَةٍ لُغَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ لِفِعْلٍ وَاحِدٍ، أَقْرَبُ إِلَى رُوحِ اللُّغَةِ، مِنْ حَمْلِ الظَّاهِرَةِ عَلَى إِسْقَاطِ الهَاءِ مِنْ المَصْدَرِ؛ إِقَامٍ.

ج . سُقُوطُهَا مِنَ المَصْدَرِ وِزَانِ فَعَالٍ:

نَقَلَ ابْنُ قُتَيْبَةَ عَنْ سِيبَوَيْهِ أَنَّهُ قَالَ: "أَمَّا قَوْلُهُمْ: الجَمَالُ، فَإِنَّهُ مَصْدَرُ جَمُلَ يَجْمُلُ، وَأَصْلُهُ جَمَالَةٌ، كَمَا قَالُوا: صَبُحَ يَصْبُحُ صَبَاحةً، وَقَبُحَ يَقْبُحُ قَبَاحةً؛ فَحَذَفُوا"[7]. وَتَابَعَهُ الفَارَابِيُّ[8]، وَالجَوْهَرِيُّ[9]، وَذَكَرَا أَنَّ مَا كَان عَلَى فَعَالٍ، كَانَ الأَصْلُ أَنْ يَكُونَ يَكُونَ فَعَالَةٍ، نَحْوُ: خَطُبَ خَطَابَةً، وَصَلُبَ صَلَابَةً، وَأَنَّهُ قَدْ تُحْذَفُ مِنْهَا الهَاءُ، كَمَا قِيلَ: بَذُوَ بَذَاءً، وَجَمُل جَمَالًا.

---

[1] الفراء: معاني القرآن ٢/٢٥٤.

[2] الفراء: معاني القرآن ٢/٣١٩.

[3] النحاس: إعراب القرآن ٣١٣٩.

[4] الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٩٨، و ٤/٤٦، والثمانيني: شرح التصريف ص٤٦٣.

[5] الهمذاني: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥/١٨١.

[6] ابن جني: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ١/٢٩٣.

[7] ابن فتيبة: أدب الكاتب ص ٦٢٧.

[8] الفارابي: معجم ديوان الأدب ٢/٢٧٨.

[9] الجوهري: الصحاح ٦/٢٢٧٩.

وَأَكَّدَ التَّقْعِيدَ السَّابِقَ، فِي الجَمَالِ، بَعْضُ اللُّغَوِيِّينَ، وَنَسَبُوهُ إِلَى سِيبَوَيْهِ، مِنْهُمُ ابْنُ الأَثِيرِ، إِذَ قَالَ: "قَالَ سِيبَوَيْهِ: أَصْلُهُ جَمَالَةٌ، فَحُذِفَتِ الهَاءُ تَخْفِيفًا"[1]، وَمِنْهُمُ الفَيُّومِيُّ إِذْ ذَكَرَ أَنَّ الجَمَالَ مَصْدَرُ جَمُلَ الرَّجُلُ، فَهُوَ جَمِيلٌ، وَهِيَ جَمِيلَةٌ، وَأَنْبَأَ أَنَّ أَنَّ أَصْلَ الجَمَالِ هُوَ الجَمَالَةُ، ثُمَّ أَسْقَطُوا الهَاءَ تَخْفِيفًا، لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ، وعَزَا هَذَا النَّبَأَ إِلَى سِيبَوَيْهِ، قَالَ: "قَالَ سِيبَوَيْهِ: الجَمَالُ رِقَّةُ الْحُسْنِ، وَالأَصْلُ جَمَالَةٌ بِالهَاءِ، مِثْلُ: صَبُحَ صَبَاحَةً، لَكِنَّهُمْ حَذَفُوا الهَاءَ تَخْفِيفًا لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ"[2].

وَمَا نُقِلَ عَنْ سِيبَوَيهِ، فِي (الكِتَابِ) خِلَافُهُ، وَفِيهِ مَا يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الفَعَالَ وَالفَعَالَةَ لُغَتَانِ فِي بَعْضِ مَصَادِرِ الفَعَالِ، لَا أَنَّ أَحَدَهُمَا أَصْلٌ لِلآخَرِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْهَا لَفْظُ الجَمَالِ، وَأَنَّ الجَمَالَ أَصْلٌ قَائِمٌ بِرَأْسِه. قَالَ سِيبَوَيْهِ: "أَمَّا مَا كَانَ حُسْنًا، أَوْ قُبْحًا، فَإِنَّهُ مِمَّا يُبْنَى فِعْلُهُ عَلَى فَعُلَ يَفْعُلُ؛ وَيَكُونُ المَصْدَرُ فَعَالًا، وَفَعَالَةً، وَفَعْلًا، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: قَبُحَ يَقْبُحُ قَبَاحَةً،... وَوَسُمَ يَوْسُم وَسَامَةً، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَسَامًا، فَلَمْ يُؤَنِّثْ، كَمَا قَالُوا: السَّقَامُ وَالسَّقَامَةُ. وَمِثْلُ ذَلِكَ جَمُلَ جَمَالًا"[3].

وَذَكَرَ المُبَرِّدُ، فِي الفَعَالِ مِنَ المَصَادِرِ، الجَمَالَ. وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ مَصْدَرٌ أَصِيلٌ، لَيْسَ أَصْلُهُ بِالهَاءِ. قَالَ: "وَتَقُولُ: جَمُلَ جَمَالًا، وَخَبُلَ خَبَالًا وَكَمُلَ كَمَالًا"[4].

وَتَحَدَّثَ السُّهَيْلِيُّ فِي الفَعَالِ؛ الجَمَالِ، وَمَضْمُونُ حَدِيثِهِ يُنْبِئُ أَنَّهُ لَا يُقَالُ: جَمَالَةٌ، بِالهَاءِ، فَذَكَرَ أَنَّ الجَمَالَ مَعْنًى؛ جِنْسٌ عَامٌّ، "يَشْتَمِلُ عَلَى خِصَالٍ، وَلَا يَخْتَصُّ بِخَصْلَةٍ وَاحِدَةٍ، فَإِذَا اخْتَصَّ المَعْنَى بِخَصْلَةٍ وَاحِدَةٍ، صَارَ كَالمَحْدُودِ، وَلَزِمَتْهُ هَاءُ التَّأْنِيثِ؛ لِأَنَّ هَاءَ التَّأْنِيثِ تَدُلُّ عَلَى نِهَايَةِ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ، كَالضَّرْبَةِ مِنَ الضَّرْبِ،" وَذَكَرَ أَنَّ حَذْفَهَا "يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ المَخْصُوصِيَّةِ بِالتَّحْدِيدِ وَالنِّهَايَةِ، ثُمَّ قَالَ: "وَقَوْلُكَ: مَلُحَ مَلَاحَةً، وَفَصُحَ فَصَاحَةً، عَلَى وَزْنِ: جُمُلَ جَمَالًا، كَمُلَ كَمَالًا، إِلَّا فِي تَاءِ التَّأْنِيثِ؛ لِأَنَّ الفَصَاحَةَ خَصْلَةٌ مِنْ خِصَالِ الكَمَالِ، فَحُدِّدَتْ بِالهَاءِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِجِنْسٍ عَامٍّ، كَالجَمَالِ، فَصَارَتْ تُشْبِهُ بَابَ الضَّرْبَةِ، وَالتَّمْرَةِ، مِنَ الضَّرْبِ وَالتَّمْرِ، لِمَكَانِ التَّحْدِيدِ، وَالنِّهَايَةِ"[5].

وَتَابَعُ ابْنُ يَعِيشَ السُّهَيْلِيَّ فَذَكَرَ أَنَّ المَصْدَرَ؛ فَعَالًا بِنَاءٌ لِمَا يَكُونُ خَصْلَةً فِي الشَّيْءِ، غَيْرَ عَمَلٍ، وَلَا عِلَاجٍ، نَحْوُ: جَمُلَ جَمَالًا[6].

---

[1] ابن الأثير: البديع في علم العربية ٤٥٥/٢.

[2] الفيومي: المصباح المنير ١١٠/١.

[3] سيبويه: الكتاب ٢٨/٤. وينظر: الجوهري: الصحاح ٢٠٥٢/٥.

[4] المبرد: المقتضب ١٢٦/٢.

[5] السهيلي: نتائج الفكر في النحو ص ٢٥٠.

[6] ابن يعيش: شرح المفصل ٥١/٤.

وَكَذَلِكَ فَعَلَ ابْنُ سِيدَه، إِذْ لَمْ يَعُدَّ الجَمَالَ، مِمَّا أَصْلُهُ بِالهَاءِ، وَلَكِنَّه ذَكَرَ لَفْظَيْنِ يُشْبِهَانِ بِنَاءَهُ، هُمَا الشَّقَاءُ، وَاللَّذَاذُ، وَأَنَّ أَصْلَهُمَا مِنَ الشَّقَاوَةِ، وَاللَّذَاذَةِ، وَحُذِفَتِ الهَاءُ اسْتِخْفَافًا. قَالَ: "وَشَقِيَ يَشْقَى شَقَاوَةً، وَهُوَ شَقِيٌّ ... وَقَالُوا: الشَّقَاءُ، كَمَا قَالُوا: الجَمَالُ، وَاللَّذَاذُ، حَذَفُوا اسْتِخْفَافًا، يُرِيدُ حَذَفُوا الهَاءَ مِنَ اللَّذَاذَةِ، وَالشَّقَاوَةِ اسْتِخْفَافًا"[1] وَظَاهِرُ كَلَامِهِ، فِي مَوْضِعٍ سَابِقٍ، أَنَّ اللَّذَاذَ واللَّذَاذَةَ مَصْدَرَانِ[2]، لَيْسَ أَحَدُهَا أَصْلٌ لِلآخَرِ.

وَظَاهِرُ كَلَامِ اللَّبْلَبِيِّ أَنَّ اللَّذَاذَ وَاللَّذَاذَةَ مَصْدَرَانِ، لَيْسَ أَحَدُهُمَا أَصْلٌ لِآخَرِ. قَالَ: "قَالَ الخَلِيلُ، رَحِمَهُ اللهُ: كُلُّ مَا كَانَ مِنْ بَابِ المُضَاعَفِ قِيلَ: مَصْدَرُهُ يَجُوزُ فِيهِ الفَعَالُ وَالفَعَالَةُ، مِثْلُ: اللَّذَاذِ واللَّذَاذَةِ، وَالجَلَالِ وَالجَلَالَةِ، وَالضَّلَالِ وَالضَّلَالَةِ"[3].

وَذَكَرَ فِي (العَيْنُ)؛ بَابِ الذَّالِ وَاللَّامِ: لَذَاذَةً، وَاللَّذَاذَ، بِالكَسْرِ، وَأَنَّهُ جَمْعُ اللَّذِّ، وَلَمْ يَذْكُرِ الفَعَالَ وَالفَعَالَةَ. قَالَ: "لذ: شَرَابٌ لَذٌّ وَلَذِيذٌ يُجْرَيَانِ مُجْرًى وَاحِدًا فِي النَّعْتِ، وَيَلَذُّ لَذَاذَةً. وَلَذَذْتُ الشَّيْءَ: وَجَدْتُهُ لَذِيذًا، وَيُجْمَعُ اللَّذُّ لِذاذًا"[4]. وَفِي مَوْضِعٍ سَابِقٍ سَابِقٍ مِنَ (العَيْنُ) ذَكَرَ الضَّلَالَ وَالضَّلَالَةَ، وَأَنَّهُمَا مَصْدَرَانِ، ثُمَّ أَنْبَأَ أَنَّهُ يَجُوزُ إِدْخَالُ الهَاءِ، وَإِخْرَاجُهَا مِنْ نَحْوِ هَذِهِ المَصَادِرِ فِي الشِّعْرِ فَقَطْ. قَالَ: "وَالضَّلَالُ وَالضَّلَالَةُ مَصْدَرَانِ، وكَلُّ شَيْءٍ نَحْوِهِ مِنَ المَصَادِرِ يَجُوزُ إِدْخَالُ الهَاءِ فِيهَا، وَإِخْرَاجُهَا فِي الشِّعْرِ، وَأَمَّا فِي الكَلَامِ، فَيُقْتَصَرُ بِهِ عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ اللُّغَاتُ"[5].

د . سُقُوطُهَا مِنَ المَصْدَرِ وِزَانِ فَعَلَةٍ:

وَمِنْ سُقُوطِ هَاءِ المَصْدَرِ سُقُوطُهَا مِنْ مَصْدَرِ سَرَقَ يَسْرِقُ سَرَقَةً. فَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ مِنْ مَصَادِرِ سَرَقَ يَسْرِقُ السَّرَقَةُ، وَأَنَّ الهَاءَ تُحْذَفُ مِنْهُ، فَيُقَالُ: السَّرَقُ[6]. وَذَكَرَ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ[7] أَنَّ السَّرَقَ وَالسَّرَقَةَ مَصْدَرَانِ لِلْفِعْلِ، بِمَا يُفْهِمُ أَنَّ السَّرَقَ لَيْسَ أَصْلُهُ السَّرَقَةَ، بَلْ هُمَا لُغَتَانِ فِيهِ، وَاكْتَفَى آخَرُونَ[8] بِذِكْرِ المَصْدَرِ؛ السَّرَقِ فَقَطْ.

(٢) سُقُوطُهَا مِنْ صِفَةِ المُؤَنَّثِ[9]:

---

[1] ابن سيده: المخصص ٤/٢٩٣.

[2] ابن سيده: المخصص ١/٤١٦.

[3] اللبلبي: تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح ص ١٠٥.

[4] الخليل: العين ٨/١٧٦.

[5] الخليل: العين ٧/٩.

[6] اليمني: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ١/١٠٠ . ١٠١.

[7] الهرري: تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن ٧/٢٩٥.

[8] ابن دريد: جمهرة اللغة ٢/٧١٨، وابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/٣٦٢، وابن يعيش: شرح المفصل ٤/٤٧.

[9] إِذًا، فَلَيْسَ مِنْ مَقَاصِدِ هَذِهِ المُبَاحَثَةِ الوُقُوفُ عَلَى سُقُوطِهَا مِنْ صِفَةِ المُؤَنَّثِ الَّتِي وُضِعَتْ أَصْلًا بِلَا هَا؛ لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ فِي المُذَكَّرِ كَقَوْلِهِمْ: امْرَأَةٌ حَائِضٌ، وَمُذْكِرٌ لِلَّتِي تَلِدُ الذُّكُرَ، وَمَا شَاكَلَه هَذَا.

تَعْتَنِي هَذِهِ المُبَاحَثَةُ بِصِفَةِ المُؤَنَّثِ، مِمَّا فِيهُ الهَاءُ، وَأَنَّ هَذِهِ الهَاءَ سَقَطَتْ لِعِلَّةٍ مَا، وَالوَاجِبُ أَنْ تَثْبُتَ. وَتَسْقُطُ الهَاءُ مِنْ صِفَةِ المُؤَنَّثِ لِلْعِلَلِ الآتِيَةِ.

أ . انْعِدَامُ (مَفْعُلٌ) بِغَيْرِ هَاءٍ:

ذَكَرَ النُّحَاةُ أَنَّ الأَصْلَ فِي صِيغَةِ مَفْعُلَةٍ أَنْ تَكُونَ بِالهَاءِ، كَالمَعُونَةِ، وَالمَشُورَةِ، وَالمَغُوثَةِ، وأَنَّ مِنَ العَرَبِ مَنْ يَحْذِفُ الهَاءَ، فَيَقُولُ: مَعُونٌ. وَهُوَ شَاذٌّ عِنْدَ النُّحَاةِ؛ "لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِ العَرَبِ مَفْعُلٌ، بِغَيْرِ هَاءٍ. قَالَ الكِسَائِيُّ: "لَا يَاتِي فِي المُذَكَّرِ مَفْعُلٌ، بِضَمِّ الهَاءِ، إِلَّا حَرْفَانِ، جَاءَا نَادِرَيْنِ، لَا يُقَاسُ عَلَيْهِمَا: المَعُونُ والمَكْرُمُ"[1].

ب . غَلَبَةُ مَعْنَى الفِعْلِ:

وَمِنْ عِلَلِ سُقُوطِ الهَاءِ غَلَبَةُ مَعْنَى الفِعْلِ عَلَى الصِّيغَةِ، كَقَوْلِهِمْ: عُقَابٌ كَاسِرٌ. قَالَ صَاحِبُ (العَيْنُ): بَازٌ كَاسِرٌ، وَعُقَابٌ كَاسِرٌ، طَرَحُوا الهَاءَ، لِأَنَّ الفِعْلَ غَالِبٌ"[2]. يُرِيدُ أَنَّ الأَصْلَ فِيهِ: بَازٌ كَاسِرَةٌ، وَعُقَابٌ كَاسِرَةٌ، فَطُرِحَتِ الهَاءُ؛ لِغَلَبَةِ مَعْنَى الفِعْلِ عَلَى الصِّيغَةِ، إِذِ المَعْنَى: بَازٌ، أَوْ عُقَابٌ تَكْسِرُ جَنَاحَيْهَا، وَتَضُمُّهُمَا، إِذَا أَرَادَتِ السُّقُوطَ[3]. وَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنَّ كَاسِرًا إِذَا ذُكِرَ الجَنَاحَانِ لَفْظٌ يَسْتَوِي فِي لَفْظِهِ المُكَّرُ وَالمُؤَنَّثُ. قَالَ ابْنُ سِيدَه: "كَسَرَ الطَّائِرُ يَكْسِرُ كُسُورًا، فَإِذَا ذَكَرْتَ الجَنَاحَيْنِ، قُلْتَ كَسَرَ جَنَاحَيْهِ يَكْسِرُ كَسْرًا، وَذَلِكَ إِذَا ضَمَّهُمَا، وَهُوَ يُرِيدُ الِانْقِضَاضَ، وَالوُقُوعَ، وَالذَكَرُ وَالْأُنْثَى فِيهِ سَوَاءٌ، بَازٍ كَاسِرٌ، وَعُقَابٌ كَاسِرٌ"[4].

ج . انْعِدَامُ النَّظِيرِ:

إِذَا كَانَتِ النَّاقَةُ مِذْعَانَ السَّيْرِ؛ أَيْ: سَهْلَةَ الانْقِيَادِ، لَيِّنَةَ الانْعِطَافِ، قَالُوا فِي صِفَتِهَا: ناقةٌ عَاجَةٌ وَعَاجٌ، فَذَكَرَ اللُّغَوِيُّونَ أَنَّ الهَاءَ سَقَطَتْ مِنْ عَاجَةٍ، فَصَارَتْ عَاجًا، مُعْتَلِّينَ بِأَنَّهُ "لَا نَظِيرَ لَهَا فِي سُقُوطِ الهَاءِ"[5]؛ أَيْ: أَنَّ صِفَةَ المُؤَنَّثِ إِذَا كَانَتْ عَلَى وَزْنِ فَعْلَةٍ، فَالأَصْلُ أَنْ تَثْبُتَ هَاءُ التَّأْنِيثِ، وَأَنَّهُ لَا نَظِيرَ لِمِثْلِ هَذَا السُّقُوطِ.

(٣) سُقُوطُهَا لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ:

أ . سُقُوطُهَا مِنْ لَيْتَ شِعْرِي:

---

[1] ابن منظور: لسان العرب ٢٩٨/١٣ عون.

[2] الخليل: العين ٣٠٧/٥. وينظر: الأزهري: تهذيب اللغة ٣١/١٠، وابن منظور: لسان العرب ١٤١/٥ كسر.

[3] وينظر: ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر ١٧٢/٤، والزبيدي: تاج العروس ٣٨/١٤.

[4] ابن سيده: المخصص ٣٣٠/٢.

[5] الزبيدي: تاج العروس ١٢٦/٦، وابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم ٢٨٣/٢. وابن منظور: لسان العرب ٣٣٤/٢ عوج.

ذَكَرَ سِيبَوَيْهِ أَنَّ بِنَاءَ الفِعْلَةِ قَدْ يُرَادُ بِهِ ضَرْبًا مِنَ الفِعْلِ، كَقَوْلِكَ: الجِلْسَةُ، وَالقِعْدَةُ، وَقَتَلْتُهُ قِتْلَةَ سُوءٍ، وَذكَرَ أَنَّ الفِعْلَةَ قَدْ تَجِيءُ، وَلَا يُرَادُ بِهَا هَذَا المَعْنَى، نَحْوُ: الشِّعْرَةِ، ثُمَّ أَنْبَأَ أَنَّهُمْ قَالُوا: "لَيْتَ شِعْرِي، فِي هَذَا المَوْضِعِ اسْتِخْفَافًا؛ لِأَنَّهُ كَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ ...لِأَنَّ هَذَا أَكْثَرُ، وَصَارَ كَالمَثَلِ"[١].

وَوَقَفَ السِّيرَافِيُّ عَلَى قَوْلِ سِيبَوَيْهِ، وَأَكَّدَ أَنَّ أَصْلَ لَيْتَ شِعْرِي، عِنْدَهُ، هُوَ لَيْتَ شِعْرَتِي؛ يُرِيدُ بِهِ مَعْنَى: لَيْتَ عِلْمِي، وَأَنَّ الهَاءَ سَقَطَتْ لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، وَأَنَّهُ صَارَ كَالمَثَلِ، حَتَّى لَا يُقَالَ: لَيْتَ عِلْمِي[٢]؛ "لِأَنَّ الأَمْثَالَ تُؤَدَّى، وَلَا تُخَالَفُ[٣]. وَذَكَرَ السِّيرَافِيُّ أَنَّ شِعْرَةً فِي أَكْثَرِ المَوَاضِعِ بِإِثْبَاتِ الهَاءِ، وَأَنَّهَا مَعَ لَيْتَ بِحَذْفِهَا[٤]، لَيْسَ غَيْرُ[٥].

وَنَقَلَ لُغَوِيُّونَ آخَرُونَ مَقَالَةَ سِيبَوَيْهِ، كَابْنِ قُتَيْبَةَ[٦]، والجَوْهَرِيِّ[٧]، وَالرَّازِيِّ[٨]، وَابْنِ مَالِكٍ[٩]، وَابْنِ سِيدَه[١٠]، وَابْنِ مَنْظُورٍ[١١]، وَالزَّبِيدِيِّ[١٢]، وأَضَافَ الأَخِيرَانِ إِلَى عِلَّةِ الكَثْرَةِ، عَلَّةَ الإِضَافَةِ.

وَظَاهِرُ كَلَامِ الحَرِيرِيِّ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ ذَكَرَ أَنَّ الأَصْلَ شِعْرَةٌ، وَحُذِفَتِ الهَاءُ لِلْإِضَافَةُ هُوَ ثَعْلَبٌ. قَالَ: "وَقَالَ ثَعْلَبٌ: بِلِ المَصْدَرُ مِنْ شَعَرْتُ هُوَ شِعْرَةٌ، مِثْلُ فِطْنَةٍ، فَحُذِفَت الهَاءُ مِنْهُ لِلْإِضَافَةِ"[١٣].

وَلَكِنَّ الزَّبِيدِيَّ ذَكَرَ أَنَّ شَيْخَهُ[١٤] قَدْ أَنْكَرَ عَلَى سِيبَوَيْهِ أَصَالَةَ التَّاءِ فِي شِعْرَتِي، مُحْتَجًّا بِأَنَّهُ "لَمْ يُسْمَعْ يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ شِعْرَتِي، حَتَّى تُدَّعَى أَصَالَةُ التَّاءِ فِيه"[١٥]. وَدَافَعَ الزَّبِيدِيُّ عَنْ مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ؛ "لِوُقُوفِهِ عَلَى مَشْهُورِ كَلَامِ العَرَبِ، وَغَرِيبِهِ،

---

[١] سيبويه: الكتاب ٤٤/٤.

[٢] السيرافي: شرح كتاب سيبويه ٤٢٧/٤.

[٣] السيرافي: شرح كتاب سيبويه ١٣٥/٢.

[٤] السيرافي: شرح كتاب سيبويه ١٠٣/٢.

[٥] السيرافي: شرح كتاب سيبويه ١٣٥/٢

[٦] ابن قتيبة: أدب الكاتب ص ٦١.

[٧] الجوهري: الصحاح ٦٩٩/٢.

[٨] الرازي: مختار الصحاح ص ١٦٥.

[٩] ابن مالك: شرح التسهيل ٢٢٥/٣.

[١٠] ابن سيده: المخصص ١٤٦/٥.

[١١] ابن منظور: لسان العرب ٤٠٩/٤ شعر. وينظر ١٦/٤ أزر.

[١٢] الزبيدي: تاج العروس ١٧٦/١٢.

[١٣] الحريري: درة الخواص ص ٩٩.

[١٤] يَنْقُلُ عَنْهُ الزَّبِيدِيُّ كَثِيرًا، وَقَالَ عَنْهُ: فِي (تاج العروس ٣/١): "وَمِنْ أَجْمَعِ مَا كُتِبَ عَلَيْهِ مِمَّا سَمِعْتُ، وَرَأَيْتُ شَرْحُ شَيْخِنَا؛ الإِمَامِ اللُّغَوِيِّ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ الطَّيِّبِ بْنِ مُحَمَّدٍ الفَاسِيِّ، المُتَوَلِّدِ بِفَاسَ سَنَةَ ١١١٠هـ، وَالمُتَوَفَّى بِالْمَدِينَةِ المُنَوَّرَةِ سَنَةَ ١١٧٠، وَهُوَ عُمْدَتِي فِي هَذَا الفَنّ، وَالمُقَلِّدِ جِيدِي العَاطِلِ بِحُلَى تَقْرِيرِهِ المُسْتَحْسَنِ، وَشَرْحُهُ هَذَا عِنْدِي فِي مُجَلَّدَيْنِ ضَخْمَيْنِ".

[١٥] الزبيدي: تاج العروس ١٧٦/١٢.

وَنَادِرِهِ، وَأَمَّا عَدَمُ سَمَاعِ شِعْرَتِي الآنَ، وَقَبْلَ ذَلِكَ، فَلِهَجْرِهِمْ لَهُ"[1]. وَمَا أَنْكَرَهُ شَيْخُ الزَّبَيْدِيِّ عَلَى سِيبَوَيْهِ يُعَزِّزُهُ أَنَّ الحَرِيرِيَّ[2] الحَرِيرِيَّ[2] نَقَلَ عَنِ الفَرَّاءِ أَنَّ لَفْظَةَ شِعْرِي مَصْدَرٌ مِثْلُ عِلْمِي، وأَنَّ فِي الكَلَامِ مَحْذُوفًا، لَا يَظْهَرُ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِ هَذِه اللَّفْظَةِ، وَالمَعْنَى: لَيْتَ عِلْمِي، بَلَغَهُ خَبَرُ فُلَانٍ.

ب . سُقُوطُهَا مِنْ قَوْلِهِمْ: هُوَ أَبُو عُذْرِهَا[3]:

ذَكَرَ سِيبَوَيْهِ أَنَّهُمْ قَالُوا: ذَهَبَ بِعُذْرَتِهَا، وَقَالُوا: هُوَ أَبُو عُذْرِهَا، وَأَنَّ القَوْلَ الثَّانِيَ أَكْثَرُ، وَصَارَ كَالمَثَلِ[4]. وَفِي كَلَامِهِ تَصَرِيحٌ بِأَصَالَةِ التَّاءِ فِي: هُوَ أَبُو عُذْرَتِهَا، وَأَنَّ الهَاءَ حُذِفَتْ لِكَثْرَتِهِ فِي كَلَامِ العَرَبِ. وَشَرَحَ، وَأَكَّدَ السِّيرَافِيُّ مَذْهَبَ سِيبَوَيْهِ، فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ[5] فِي شَرْحِهِ لِـ(الكِتَابُ).

وَوَقَفَ عَلَى التَّرْكِيبِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَأَشَارُوا[6] إِلَى مِثْلِ مَا أَنْبَأَ بِهِ سِيبَوَيْهِ، وَمِنْهُمُ ابْنُ مَنْظُورٍ[7]، وَالزَّبِيدِيُّ اللَّذَانِ اللَّذَانِ نَقَلَا أَنَّ سِيبَوَيْهِ نَصَّ عَلَى أَنَّ حَذْفَ التَّاءِ، هَاهُنَا، يَقَعُ "مَعَ الأَبِ خَاصَّةً"، وَلَيْسَ فِي (الكِتَابُ) هَذَا النَّصُّ، لَكِنَّ مِثَالَ سِيبَوَيْهِ: هُوَ أَبُو عُذْرَتِهَا، يَحْتَمِلُ ذَلِكِ. وَإِسْقَاطُ التَّاءِ، هَاهُنَا، مَعَ الأَبِ، لَيْسَ وَاجِبًا، فَقَدْ قَالَ الزَّبِيدِيُّ: "وَالعُذْرَةُ: افْتَضَاضُ الجَارِيَةِ، وَالِاعْتِذَارُ: الِافْتِضاضُ، وَمُفْتَضُّهَا يُقَال لَهُ: هُوَ أَبُو عُذْرِهَا، وَأَبُو عُذْرَتِهَا"[8].

وَمِنْ هَؤُلَاءِ، أَيْضًا، المُسْتَشْرِقُ دُوزِي، الَّذِي ذَكَرَ (أَبُو عُذَرٍ)، وَأَنَّ أَصْلَهُ أَبُو عُذْرَةٍ، لَكِنَّهُمْ حَذَفُوا التَّاءَ، عِنْدَ الإِضَافَةِ اسْتِخْفَافًا"[9].

(٤) سُقُوطُهَا لِلتَّثْنِيَةِ:

أَنْبَأَ النُّحَاةُ أَنَّ الأَصْلَ فِي تَثْنِيَةِ مَا فِيهِ الهَاءُ أَنْ تَثْبُتَ[1]، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُهَا؛ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ المُؤَنَّثُ بِالمُذَكَّرِ[2]. وَلَكِنْ ثَمَّ نَظَرٌ فِي فِي إِسْقَاطِ الهَاءِ مِنْ بَعْضِ المثُنَّيَاتِ، وَمِنْ ذَلِكَ مُثَنَّى خُصْيَةٍ، وَأَلْيَةٍ، كَقَوْلِ الرَّاجِرِ:

---

[1] الزبيدي: تاج العروس ١٢/١٧٧.

[2] الحريري: درة الغواص ص ٩٩.

[3] امْرَأَةٌ عَذْرَاءُ بَيِّنَة العُذْرَةِ، وَيَقُولُونَ لِمَنِ افْتَضَّهَا؛ الزَّوجِ الأَوَّلِ: هُوَ أَبُو عُذْرِهَا؛ يُرِيدُونَ أَبُو عُذْرَتِهَا؛ أَيْ: صَاحِبُ عُذْرَتِهَا. وينظر: الحريري: درة الغواص ص ٩٩.

[4] سيبويه: الكتاب ٤/٤٤.

[5] ينظر: السيرافي: شرح كتاب سيبويه ٢/١٠٣، و٣/١٣٥، و٤/٤٣٧.

[6] الجوهري: الصحاح ٢/ ٦٩٩، والرازي: مختار الصحاح ص ١٦٥.

[7] ابن منظور: لسان العرب ٤/٤٠٩ شعر. وينظر ٤/١٦ أزر.

[8] الزبيدي: تاج العروس ١٢ /٥٥٠.

[9] دوزي: تكملة المعاجم العربية ٧/١٦٥.

كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ... ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ

وَقَوْلِ الآخَرِ:

يَرْتَجُّ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الوَطْبِ

أُشِيرُ، ابْتِدَاءً، إِلَى اضْطِرَابِ أَقْوَالِ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَعُلَمَائِهَا فِي الحَدِيثِ عَنْ بَعْضِ مَا اتَّصَلِ بِهَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ. وَبَعْدُ العَوْدَةِ إِلَى جُمْلَةٍ مِنْ الكُتُبِ ذَاتِ الشَّأْنِ أَذْكُرُ الآتِيَ:

أَنَّ أَبَا عَمْرِو بنِ العَلَاءِ جَعَلَ لَفْظَي التَّثْنِيَةِ؛ الخُضيَتَيْنِ، وَالخُصْيَيْنِ أَصْلَيْنِ فِي كَلَامِ العَرَبِ، إِذْ فَرَّقَ بَيْنَ الخُضيَتَيْنِ، وَالخُصْيَيْنِ، فَالخُضيَتَانِ: البَيْضَتَانِ، وَالخُصْيَانِ: الجِلْدَتَانِ اللَّتَانِ فِيهِمَا البَيْضَتَانِ. وَتَبِعَ أَبَاعَمْرٍو الخَلِيلُ، فَأَجَازَ عِنْدَ التَّثْنِيَةِ التَّأْنِيثَ بِإِثْبَاتِ التَّاءِ، وَالتَّذْكِيرَ بِحَذْفِهَا، "عَلَى نِيَّةِ البَيْضَتَيْنِ، أَوِ الجِلْدِ"[٣]؛ وَعَلَيْهُ عُدَّ قَوْلُ الرَّاجِرِ:

كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ... ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ

شَاهِدًا عَلَى حَذْفِ التَّاءِ فِي التَّثْنِيَةِ، عَلَى قَوْلِ مَنْ لَا يُفَرِّقُ. وَهَذَا الحَذْفُ شَاذٌّ مِنْ جِهَةِ القِيَاسِ دُونَ الِاسْتِعْمَالِ[٤].

وظَاهِرُ كَلَامِ سِيبَوَيْهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِلْخُصْيَةِ مُثَنَّيَيْنِ: أَحَدُهُمَا بِإِثْبَاتِ التَّاءِ، فَيُقَالُ: خُصْيَتَانِ، بِنَاءً عَلَى المُفْرَدِ المُسْتَعْمَلِ فِي الكَلَامِ، وَهُوَ خُصْيَةٌ، وَالآخَرُ بِإِسْقَاطِهَا، فَيُقَالُ: خُصْيَانِ، وَهُوَ لَيْسَ مَبْنِيًّا عَلَى المُفْرَدِ المُسْتَعْمَلِ فِي الكَلَامِ. قَالَ: "إِذَا قَالَ: خُصْيَانِ، لَمْ يُثَنِّهِ عَلَى الوَاحِدِ المُسْتَعْمَلِ فِي الكَلَامِ، وَلَوْ أَرَادَ ذَلِكَ، لَقَالَ: خُصْيَتَانِ"[٥].

وَنَقَلَ ابْنُ مُنْظُورٍ عَنِ الفَرَّاءِ[٦] أَنَّ حَذْفَ التَّاءِ فِي التَّثْنِيَةِ جَائِزٌ فِي كُلِّ مُقْرُونَيْنِ لا يفترقانِ[٧]، فَجَعَلَ الخُصْيَيْنِ وَالأَلْيَيْنَ جَائِزًا.

وَظَاهِرُ نَقْلِ أَبِي عَلِيٍّ القَالِيِّ عَنْ أَبِي حَاتَمٍ السِّجِسْتَانِيِّ أَنَّ العَرَبَ تُثَنِّي الخُصْيَةَ وَالأَلْيَةَ بِالتَّاءِ، وَبِدُونِ التَّاءِ[٨].

---

[١] ينظر: ابن منظور: لسان العرب ١١٩/٣ جرد، وابن قيم الجوزية: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٨٨٨/٢، والنجار: ضياء السالك إلى أوضح المسالك ١٧٦/٤.

[٢] ابن يعيش: شرح المفصل ١٩٣/٣، والملك المؤيد: الكناش في فني النحو والصرف ٣١٣/١، والأزهري: شرح التصريح ٥١٢/٢.

[٣] ابن درستويه: تصحيح الفصيح وشرحه ص ٤٦٢. وينظر: الخليل: العين ٢٤٤/٨.

[٤] ابن يعيش: شرح المفصل ١٩٤/٣.

[٥] سيبويه: الكتاب ٣٨٧/٤.

[٦] وينظر: الفراء: معاني القرآن ١٤٣/٢.

[٧] ابن منظور: لسان العرب ٢٣٠/١٤ خصا. وينظر: الزبيدي: تاج العروس ٥٥٤/٣٧.

[٨] القالي: المقصور والممدود ص ٢١٤.

وَتَبِعَ المُبَرِّدُ، وَابْنُ السَّرَّاجِ[1] سِيبَوَيْهِ، وَلَكِنَّ المُبَرِّدَ حَدَّدَ صَراحَةً الوَاحِدَ لِكُلٍّ مُثَنًى، إِذْ ذَكَرَ أَنَّ خُصْيَيْنِ مَبْنِيٌّ علَى خِصْيٍ، وَأَنَّ خُصْيَتَيْنِ مَبْنِيٌّ عَلَى خُصْيَةٍ بِالتَّاءِ لَيْسَ إِلَّا، وَمِثْلُهُ أليةُ وَمُثَنَّاهُ أَلْيَتَانِ، وَأَلْيٌ وَمُثَنَّاهُ أَلْيَانِ[2].

وَذكَرَ ثَعْلَبٌ أَنَّكَ تَقُولُ: "هُمَا الخُصْيَانِ، فَإِذَا أَفْرَدْتَ، أَدْخَلْتَ الهَاءَ، وَقُلْتَ: خُصْيَةٌ"[3]. وَغَلَّطُ ابْنُ دُرُسْتُوَيْهِ ثَعْلَبًا، هَاهُنَا؛ "لِأَنَّ الخُصْيَ، بِغَيْرِ تَأْنِيثٍ، إِنَّمَا هُوَ جِلْدُ الخُصْيَةِ. فَأَمَا الخُصْيَةُ، بِالهَاءِ، فَلَيْسَ يُرَادُ بِهَا الجِلْدُ دُونَ البَيْضَةِ"[4].

وَاعْتَمَدَ عَدَدٌ مِنَ النُّحَاةِ عَلَى مَقُولَةِ ثَعْلَبٍ هَذِهِ، فَذَكَرُوا أَنَّ القِيَاسَ فِي تَثْنِيَةِ خُصْيَةٍ وَأَلْيَةٍ وُجُوبُ حَذْفِ الهَاءِ فِي مُثَنَّاهُمَا، وَزَادُوا أَنَّ إِثْبَاتَهَا في هَذَيْنِ المَوْضِعَيْنِ شَاذٌّ[5]، وَعَكَسَ بَعْضُهُمْ، وَعَدَّ حَذْفَ التَّاءِ نَادِرًا[6]، وَخِلَافَ القِيَاسِ[7]. وَجَاءَ فِي (تَاجُ (تَاجُ العَرُوسِ): "وَقَالَ شَيْخُنَا نَقْلًا عَنْ شُرُوحِ الفَصِيحِ: قَوْلُهُمْ هَاتَانِ خُصْيَتَانِ هُوَ القِيَاسُ، وَلَكِنَّهُ قَلِيلٌ فِي السَّمَاعِ، وَالثَّانِي بِخِلَافِهِ"[8].

ونَقَلَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ شَيْئًا يُمَاثِلُ فِي بَعْضِهِ قَوْلَ ثَعْلَبٍ، وَهُوَ أَنَّ خُصَيَيْنِ، وَأَلْيَيْنِ مُثَنَيْنَانِ، لَمْ يَلْحَقْ فِي تَثْنِيَتِهِمَا التَّاءُ، وَأَنَّهُمَا إِذَا أُفْرِدَا، قَالُوا: خُصْيَةٌ، وَأَلْيَةٌ، واحْتَجَّ بِالشِّعْرِ المُورَدِ آنِفًا. وَلَكِنَّ ابْنَ الشَّجَرِيِّ أَنْكَرَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا تَلْحَقُ التَّاءُ بِالمُثَنَّى، بَلْ تَلْحَقُهُ، وَأَنَّ العَرَبَ مُخْتَلِفُونَ فِي ذَلِكَ، مُحْتَجًّا بِقَوْلِ عَنْتَرَةَ:

مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوانِفُ أَلْيَتَيْكِ وَتُسْتَطَارَا[9]

وَقَالَ طُفَيْلٌ الغَنَوِيُّ:

وَإِنَّ الفَحْلَ تُنْزَعُ خُصْيَتَاهُ فَيَصْبِحُ جَافِرا قَرِحَ العِجَانِ[10]

---

[1] ابن السراج: الأصول في النحو ٢٩٩/٣.

[2] المبرد: المقتضب ٤١/٣. وينظر: القيسي: إيضاح شواهد الإيضاح ٦٠٢/٢، والدماميني: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢٥٧/١.

[3] ثعلب الفصيح ٣١٤/١.

[4] ابن درستويه: تصحيح الفصيح وشرحه ص ٤٦٢.

[5] ابن يعيش: شرح المفصل ١٩٣/٣. وابن الخباز: توجيه اللمع ص ٩١، وابن منظور: لسان العرب ٢٣٠/١٤.

[6] بطال: النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب ٢٥١/١، والزبيدي: تاج العروس ٥٥٣/٣٧.

[7] الملك المؤيد: الكناش في فني النحو والصرف ٣١٣/١.

[8] الزبيدي: تاج العروس ٥٥٤/٣٧.

[9] ابن الشجري: أمالي ابن الشجري ٢٨/١. وينظر: البغدادي: خزانة الأدب ٥٠٨/٧.

[10] ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد ٩٠/١.

وَفَسَّرَ ابْنُ مَالِكٍ تَثْنِيَةَ خُصْيَةٍ، وَأَلْيَةٍ، بِلَا تَاءٍ، مِنْ بَابِ الِاسْتِغْنَاءِ، "وذَلِكَ أَنَّ مِنَ العَرَبَ مَنْ يَقُولُ: أَلْيٌ، وَخُصْيٌ، فَاسْتَغْنَى الأَكْثَرُونَ بِتَثْنِيَةِ المُجَرَّدِ عَنِ التَّاءِ عَنْ تَثْنِيَةِ المُؤَنَّثِ بِهَا"[١]. يُرِيدُ: أَنَّ أَلْيًا، وَخُصْيًا لَا يُثَنَّيَانِ أَصْلًا، وَأَنَّهُ "لَا يُقَالُ: يُقَالُ: أَلْيَانِ، وَلَا خُصْيَانِ، اسْتِغْنَاءً بِتَثْنِيَةِ أَلْيَةٍ وَخُصْيَةٍ، حَيْثُ قَالُوا: أَلْيَتَانِ وَخُصْيَتَانِ"[٢].

وَأَجَازَ ابْنُ يَعِيشَ أَنْ يَكُونَ الأَصْلُ فِي خُصْيَيْنِ هُوَ خُصْيَتَيْنِ، بِالتَّاءِ، "ثُمّ أَسْقَطُوا التَّاءَ ...؛ لِئَلَّا يَصِيرَ عَلَمُ التَّأْنِيثِ حَشْوًا مِنْ كُلِّ وَجْهٍ"، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ التَّثْنِيَةَ هُنَا، لَيْسَتِ كَتَثْنِيَةِ قَائِمَتَيْنِ؛ "لِأَنَّ التَّثْنِيَةَ فِي تَقْدِيرِ الِانْفِصَالِ"[٣].

وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الخُصْيُ جَمْعًا لِلْخُصْيَةِ[٤]، أَوْ أَنْ يَكُونَ الخُصْيَةُ وَالخِصْيَةُ وَاحِدَةَ الخُصَى[٥]، بِفَتْحِ الصَّادِ. وَقِيلَ: الخُصَى مُفْرَدٌ، جَمْعُهُ خُصْيَانٌ[٦].

(٥) سُقُوطُهَا لِلْجَمْعِ:

أ . سُقُوطُهَا مِمَّا جُمِعِ بِالأَلِفِ وَالتَّاءِ الزَّائِدَتَيْنِ:

يَذْكُرُ النُّحَاةُ أَنَّ الِاسْمَ المُؤَنَّثَ بِالهَاءِ تَسْقُطُ مِنْهُ هَذِهِ الهَاءُ، عِنْدَ جَمْعِهِ جَمْعَ سَلَامَةٍ[٧]، وَيَذْكُرُونَ أَنَّ الأَصْلَ فِي مُسْلِمَاتٍ، وَقَائِمَاتٍ هُوَ مُسْلِمَتَاتٌ، وَقَائِمَتَاتٌ، وَأَنَّ إِحْدَى التَّاءَيْنِ سَقَطَتْ؛ لِئَلَّا يَجْتَمِعَ فِي الِاسْمِ الوَاحِدِ عَلَامَتَا تَأْنِيثٍ[٨]. وَمَاثَلَ الأَنْبَارِيُّ هَذَا السُّقُوطَ بِسُقُوطِ التَّاءِ مَعَ المُذَكَّرِ، فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ: رَجُلٌ بَصْرِيٌّ، وَأَنَّ أَصْلَهُ بَصْرَتِيٌّ؛ "لِئَلَّا يَقُولُوا فِي المُؤَنَّثِ: امْرَأَةٌ بَصْرَتِيَّةٌ ... فَجَمَعُوا بَيْنَ عَلَامَتَي تَأْنِيثٍ، فَلِأَنْ يَحْذِفُوا، هَهُنَا، مَعَ تَحَقُّقِ الجَمْعِ، كَانَ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ الأَوْلَى"[٩].

وَيَذْكُرُ النُّحَاةُ أَنَّ السَّاقِطَةَ هِيَ الأُولَى اكْتِفَاءً بِالثَّانِيَةِ[١٠]، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي عَلَّةِ سُقُوطِهَا. فَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا إِنَّمَا سَقَطَتْ؛ لِأَن الثَّانِيَةَ طَارِئَةٌ، وَالطَّارِئُ يُزِيلُ حُكْمَ الثَّابِتِ، وَلِأَنَّهُ يَحْصُلُ مِنَ الثَّانِيَةِ مَا يَحْصُلُ مِنَ الأُولَى، وَلَا بِالعَكْسِ [١]،

---

[١] ابن مالك: شرح الكافية الشافية ١٧٨٥/٤.

[٢] الدماميني: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢٥٧/١.

[٣] ابن يعيش: شرح المفصل ١٩٤/٣.

[٤] ابن درستويه: تصحيح الفصيح وشرحه ص ٤٦٣.

[٥] الجوهري: الصحاح ٢٣٢٧/٦.

[٦] الزبيدي: تاج العروس ٥٥٣/٣٧.

[٧] اغْتُفِرَ تَغْيِيرُ المُفْرَدِ بِإِسْقَاطِ الهَاءِ مِنْهُ. وَإِسْقَاطُ الهَاءِ هُوَ مَوْضُوعِ هَذِهِ المُبَاحَثَةِ.

[٨] ابن جني: الخصائص ٢٨٣/٣، واللمع ص ٢١، والأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٩/١، و٣٦، والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٥١٣/٢.

[٩] الأنباري: أسرار العربية ص٦٨.

[١٠] ابن الوراق: علل النحو ص ١٦٨.

وَمِنْهُمْ ذَهِبَ إِلَى أَنَّهَا سَقَطَتْ؛ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى التَّأْنِيثِ فَقَطْ، وَأَمَّا الثَّانِيَة وَالأَلِفُ، فَتَدُلَّانِ عَلَى مَعْنيَي الجَمْعِ وَالتَّأْنِيثِ؛ لِذَا لَا يَصِحُّ إِسْقَاطُهَا[٢]، وَمِنْهُمْ ذَهِبَ إِلَى أَنَّهَا سَقَطَتْ؛ لِأَنَّ التّاءَ فِي المُفْرَدِ المُؤَنَّثِ تَفْرُقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ المُذَكَّرِ، "فَإِذَا جُمِعَ، لَمْ تَجْعَلْ بَيْنَهُمَا فَرْقَيْنِ، وَالثَّانِي يُغْنِي عَنِ الأَوَّلِ"[٣]. وَقَالَ ابْنُ الوَرَّاقِ: لِأَنَّهُ حَمَّلَ التَّاءَ الثَّانِيَةَ دُونَ الأَلِفِ، مَعْنَى التَّأْنِيثِ وَالجَمْعِ: "لأَنَّ الثَّانِيَةَ تُفِيدُ مَعْنَى التَّأْنِيثِ، وَمَعْنَى الجَمْعِ؛ فَلهَذَا كَانَتْ أَوْلَى بِالإِسْقَاطِ مِنَ الثَّانِيَةِ"[٤].

وَبَنَى ابْنُ كِيْسَانَ عَلَى إِسْقَاطِ الهَاءِ مِنَ المُفْرَدِ، إِذْ جُمِعَ بِالأَلِفِ وَالتَّاءِ، وَأَنَّهَا تَسْقُطُ فِي الطَّلْحَاتِ، مِمَّا كَانَ مُفْرَدُهُ عَلَمًا، مُؤَنَّثًا تَأْنِيثًا لَفْظِيًّا؛ بَنَى جَوَازَ أَنْ يُجْمَعَ بِالوَاوِ وَالنُّونِ، فَيُقَالَ: الطَّلْحُونَ. وَرَدَّ الأَنْبَارِيُّ ذَلِكَ، وَأَفْسَدَهُ مُعْتَلًّا بِأَنَّ التَّاءَ، وَإِنْ كَانَتْ مَحْذُوفَةً لَفْظًا، إِلَّا أَنَّهَا ثَابِتَةٌ تَقْدِيرًا؛ لِذَا لَا يَجُوزُ أَنْ تُجْمَعَ جَمْعَ مُذَكَّرٍ سَالِمًا، كَمَا لَوْ كَانَتْ ثَابِتَةً[٥]؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ ثَابِتَةً، لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى يَجْتَمِعَ "فِي اسْمٍ وَاحِدٍ عَلَامَتَانِ مُتَضَادَّتَانِ؛ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ، وَهِيَ الهَاءُ، وَعَلَامة التَّذْكِيرِ، وَهِيَ الوَاوُ"[٦].

ب . سُقُوطُهَا مُقَدَّرَةً (مَنْوِيَّةً) مِمَّا جُمِعَ بِالوَاوِ وَالنُّونِ:

أَلَحَّ جَمَاعَةٌ مِنَ النُّحَاةِ عَلَى أَنَّ ثَمَّ هَاءَ تَأْنِيثٍ مُقَدَّرَةً، مَنْوِيَّةً، فِي المُؤَنَّثِ الثُّلَاثِيِّ. مِنْهُمُ الكِسَائِيُّ، إِذْ رَأَى أَنَّ قِيَاسَ الأَسْمَاءِ المُؤَنَّثَةِ، الثُّلَاثِيَّةِ كُلِّهَا، أَنْ تَدْخُلَهَا الهَاءُ[٧]. وَمِنْهُمُ الفَرَّاءُ، الَّذِي أَشَارَ إِلَى مَظْهَرِ سُقُوطِ هِذِهِ الهَاءِ، وَإِلَى أَنَّهَا منويّةٌ، تَدُلُّ عَلَى تَأْنِيثِ الاسْمِ الثُّلَاثِيِّ، وَأَنَّ الأَصْلَ ظُهُورُهَا، وَلَكِنَّ العَرَبَ أَسْقَطَتْهَا[٨]. وَمِنْهُمُ العُكْبَرِيُّ، إِذْ أَشَارَ إِلَى أَنَّ فِيهَا هَاءً مُقَدَّرَةً؛ لِأَنَّهَا وُضِعَتْ عَلَى التَّأْنِيثِ[٩]. وَمِنْهُمُ ابْنُ الحَاجِبِ، الَّذِي أَنْبَأَ بِأَنَّ "تَاءَ التَّأْنِيثِ يَكُونُ الِاسْمُ مُؤَنَّثًا بِهَا

---

[١] ابن الأثير: البديع في علم العربية ١٠٢/٢، وينظر: ابن الخباز: توجيه اللمع ص ٩٧.

[٢] الأنباري: أسرار العربية ص ٦٨، وابن بابشاذ: شرح المقدمة المحسبة ١١٠/١ . ١١١.

[٣] القيسي: إيضاح شواهد الإيضاح ٤٢٠/١.

[٤] ابن الوراق: علل النحو ص ١٦٧ . ١٦٨.

[٥] الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٦/١.

[٦] القيسي: إيضاح شواهد الإيضاح ٤١٨/١.

[٧] أبو بكر الأنباري: المذكر والمؤنث ص ٧٠٣.

[٨] أبو بكر الأنباري: المذكر والمؤنث ص ٧٠٣ . ٧٠٤.

[٩] العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب ١٧٠/٢.

تَقْدِيرًا ... فَعُلِمَ أَنَّهَا مُرَادَةٌ، إِذْ لَوْ لَمْ تَكُنْ مُرَادَةً، لَمْ يَجُزِ الإِتْيَانُ بِهَا"[1]. وَمِنْهُمُ الرَّضِيُّ، حِينَ ذَكَرَ أَنَّهُ "لَا يُقَدَّرُ مِنْ جُمْلَةِ عَلَامَاتِ التَّأْنِيثِ إِلَّا التَّاءُ"[2].

وَدَلِيلُ الجَمِيعِ أَنَّ الأَصْلَ فِي التَّأْنِيثِ أَنْ يَكُونَ بِعَلَامَةٍ، وَرَدُّهَا فِي التَّصْغِيرِ، وَالجَمْعِ دَلِيلُ ذَلِكَ[3].

وَمِنْ هَذَا البَابِ أَنَّهُمْ يُقَدِّرُونَ هَاءً، ثُمَّ يُحْكُمُونَ أَنَّهَا مَحْذُوفَةٌ لِتَعْلِيلِ بَعْضِ الصِّيَغِ. مِنْ ذَلِكَ أَنَّ حَقَّ الوَاحِدَةِ مِنَ الأَرْضِ أَنْ يُقَالَ: أَرَضَةٌ، وَلَكِنَّ العَرَبَ لَمْ تَقُلْ ذَلِكَ، وَكَانَ حَقُّهَ؛ الأَرْضِ أَنْ تُجْمَعَ بِالأَلِفِ وَالتَّاءِ، وَلَكِنَّهُمْ لَمَّا أَسْقَطُوا الهَاءَ، قَالُوا فِي جَمْعِهَا: أَرَضُونَ، فَجُعِلَتِ الوَاوُ، عِنْدَ بَعْضِهِمْ، عِوَضًا مِنَ الهَاءِ المحَذُوفَةِ المُقدَّرَةِ[4]، "وَتَخْصِيصًا لَهُ بِشَيْءٍ لَا يَكُونُ فِي سَائِرِ أَخَوَاتِهِ ... وَهَذَا التَّعْوِيضُ تَعْوِيضُ جَوَازٍ، لَا تَعْوِيضُ وُجُوبٍ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ فِي جَمْعِ شَمْسٍ: شَمْسُونَ"[5].

ج . سُقُوطُهَا مِنِ اسْمِ الجِنْسِ الجَمْعِيِّ:

أَنْبَأَ النَّحَاةُ أَنَّ هَاءَ التَّأْنِيثِ تَسْقُطُ مِنْ مُفْرَدِ اسْمِ الجِنْسِ الجَمْعِيِّ[6]، بِشَرْطِ أَلَّا يُغَيِّرَ سُقُوطُهَا مِنْ صِيغَةِ أَحْرُفُ الكَلِمَةِ، وَحَرَكَاتِهَا، وَلَا يُزَادَ عَلى إِسْقَاطِ الهَاءِ، نَحْوُ: تَمْرَةٍ وتَمْرٍ، ونَخْلَةٍ ونَخْلٍ. وَقَدْ جَاءَ فِي كَلَامِ العَرَبِ بِنًى مُخَالِفَةٌ لشَرْطِهِمْ، إِذْ قَالُوا فِي جَمْعِ مَعِدَةٍ وَمِعْدَةٍ: مَعِدٌ ومِعَدٌ. وَفِي تَوْجِيهِ مُخَالَفَةِ هَذَا الشَّرْطِ أَمْرَانِ: الأَوَّلُ أَنَّهُمْ تَوَهَّمُوا فِي مِعْدَةٍ فِعَلَةٍ، وَالثَّانِي أَنَّ القِيَاسَ فِي جَمْعِ مَعِدَةٍ: مِعَدٌ: "أَنْ يَقُولُوا: مَعِدٌ، كَمَا قَالُوا فِي جَمْعِ نَبِقَةٍ: نَبِقٌ، وَفِي جَمْعِ كَلِمَةٍ: كَلِمٌ، فَلَمْ يَقُولُوا ذَلِكَ، وَعَدَلُوا عَنْهُ إِلَى أَنْ فَتَحُوا المَكْسُورَ، وكَسَرُوا المَفْتُوحَ ... فَلَوْلَا أَنَّ الكَسْرَةَ، وَالفَتْحَةَ عِنْدَهُمْ تَجْرِيَانِ كَالشَّيْءِ الوَاحِدِ، لَمَا قَالُوا: مَعِدٌ، وَنَقِمٌ، فِي جَمْعِ مِعْدَةٍ، ونِقْمَةٍ، وَقِيَاسُهُ نِقْمٌ، ومِعْدٌ"[7].

د . سُقُوطُهَا مِنَ الجَمْعِ تَوَهُّمًا:

---

[1] ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل ٥٥٥/١.

[2] الأستراباذي: شرح الكافية ١٦١/٢.

[3] ابن يعيش: شرح المفصل ١٢٧/٥. وينظر: السيوطي: الأشباه والنظائر ١٠٠/١.

[4] ابن منظور: لسان العرب ١١٢/٧ أرض.

[5] الأنباري: أسرار العربية ص ٦٧.

[6] وينظر: الفراء: معاني القرآن ٢٥٣/٢ و ٣٦٧/٢.

[7] ابن منظور: لسان العرب ٤٠٥/٣ معد.

وَمِنْ هَذَا السُّقُوطِ لِلْجَمْعِ أَنَّهُ وَرَدَ عَنِ العَرَبِ جُمُوعٌ لِمُؤَنَّثٍ بِالهَاءِ علَى تَوَهُّمِ سُقُوطِ هَذِهِ الهاءِ، كَجَمْعَهِمُ البَحِيرَةَ عَلَى بُحُرٍ، وَصَرِيمَةً عَلَى صُرُمٍ. وَهَذَا الجَمْعُ غَرِيبٌ فِي المُؤَنَّثِ. وَوَجْهُهُ عِنْدَهُمْ تَوَهُّمُ إِسْقَاطِ الهاءِ، حَمْلًا لَهُ عَلَى المُذَكَّرِ، نَحْوُ: نَذِيرٍ وَنُذُرٍ[1]. وَكَجَمْعِهِمْ صَحِيفةٍ عَلَى صُحُفٍ، " كَأَنَّهُمْ جَمَعُوا صَحِيفًا، حِينَ عَلِمُوا أَنَّ الهَاءَ ذَاهِبَةٌ"[2].

هـ . سُقُوطُهَا لِكَوْنِ المُفْرَدِ عَلَى وِزَانِ فَعِيلَةٍ، الَّذِي لَا يُجْمَعُ عَلَى فُعَلَاءَ:

مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ ذَكَرُوا فِي جُمُوعِ خَلِيفَةٍ خُلَفَاءَ، وَأَنْبَأُوا أَنَّ هَذَا الجَمْعَ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى مُذَكَّرٍ، وَفِيهِ الهَاءُ. وَوَجْهُهُ أَنَّهُ جُمِعَ عَلَى إِسْقَاطِ الْهَاءِ، كَجَمْعِهِمْ ظَرِيفًا عَلَى ظُرَفَاءَ، وَالَّذِي أَلْجَأَهُمْ إِلَى هَذَا "أَنَّ فَعِيلَةً بِالهَاءِ لَا يُجْمَعُ عَلَى فُعَلَاءِ"[3].

و . سُقُوطُهَا لِكَوْنِ المُفْرَدِ عَلَى وِزَانِ فُعَالَةٍ، الَّذِي لَا يُجْمَعُ عَلَى أَفْعِلَةٍ:

وَمِمَّا أُسْقِطَ مِنْهُ الهَاءِ لِلْجَمْعِ جَمْعُ فُعَالَةٍ، كَثَمَالَةٍ عَلَى أَفْعِلَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُجْمَعُ على أَفْعِلَةٍ، إِلَّا إِذَا سَقَطَتْ مِنْهُ الهَاءُ جَازَ الجمعُ[4].

(٦) سُقُوطُهَا لِلنَّسَبِ:

أ . سُقُوطُهَا فِي النِّسْبَةِ إِلَى المُفْرَدِ المُؤَنَّثِ:

أَنْبَأَ النُّحَاةُ بِوُجُوبِ إِسْقَاطِ هَاءِ التَّأْنِيثِ عِنْدَ النِّسْبَةِ إِلَى المُفْرَدِ المُؤَنَّثِ، فَالنِّسْبَةُ إِلَى فَاطِمَةَ فَاطِمِيٌّ. وَقَدْ كَانَتْ لَهُمْ العِلَلُ الآتِيَةُ فِي وُجُوبِ هَذَا الإِسْقَاطِ[5]:

١ . أَنَّهَا حُذِفَتْ؛ لِئَلَّا تَقَعَ فِي حَشْوِ الكَلِمَةِ، وَالهَاءُ لَا تَقَعُ فِي الحَشْوِ.

٢ . أَنَّهَا حُذِفَتْ حَذَرًا مِن اجْتِمَاعِ التَّاءَيْنِ؛ إِحْدَاهُمَا قَبْلَ اليَاءِ، وَالأُخْرَى بَعْدَهَا، فِي النِّسْبَةِ إِلَى: امْرَأَةٍ مِنَ البَصْرَة، فَقَالُوا: امْرَأَةٌ بَصْرِيَّةٌ، وَلَمْ يَقُولُوا: امْرَأَةٌ بَصْرَتِيَّةٌ، وَطُرِدَ الحَذْفُ فِي البَابِ كُلِّهِ.

٣ . أَنَّهَا حُذِفَتْ؛ لِأَنَّ حُكْمَهَا أَنْ تَنْقَلِبَ فِي الوَقْفِ هَاءً، وَهَذَا الحُكْمُ لَا يَتَحَقَّقُ فِي النِّسْبَةِ؛ لِذَا حُذِفَتْ.

٤ . أَنَّهَا فِي عُرْفِ النَّحْوِيِّينَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ ضُمَّ إِلَى اسْمٍ، وَفِي النسْبَةِ إِلَى اسْمٍ ضُمَّ إِلَى اسْمٍ، يُحْذَفُ الثَّانِي.

ب . سُقُوطُهَا فِي النِّسْبَةِ إِلى اسْمِ الجَمْعِ:

---

[1] ابن منظور: لسان العرب ٤/٤٤ . ٤٥ بحر.

[2] ابن منظور: لسان العرب ١٨٦/٩ صحف.

[3] الجوهري: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ١٣٥٦/٤، وابن منظور: لسان العرب ٨٤/٩، والزبيدي: تاج العروس ٢٦٤/٢٣.

[4] الزبيدي: تاج العروس ١٣٦/٤.

[5] ينظر: الأنباري: أسرار العربية ص ٢٥٨ . ٢٥٩، والأستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب ٥/٢، والكفوي: الكليات ص ١٠٧٩.

عِنْدَ النِّسْبَةِ إِلى اسْمِ الجَمْعِ، مِمَّا يَفْرُقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُفْرَدِهِ الهَاءُ، نَحْوُ تَمْرٍ، فَإِنَّ النسبةَ ليستْ إلى الجمعِ، بَلْ إِلَى المُفْرَدِ؛ تَمْرَةٍ، بِحَذْفِ الهَاءِ؛ لِكَوْنِ يَاءِ النِّسْبَةِ مُعَاقِبَةً الهَاءَ[1]. "وَإِنَّمَا عَاقَبَتْهَا؛ لِأَنَّهُ يُؤْتَى بِهَا زَائِدَةً بَعْدَ الفَرَاغِ مِنْ تَمَامِهِ، فَإِنَّهُمَا يَحِلَّانِ مَحَلًا وَاحِدًا. أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: تَمْرَةٌ وَتَمْرٌ، وَبُرَّةٌ وَبُرٌّ، فَلَا يَكُونُ بَيْنَ الوَاحِدِ وَالجَمْعِ إِلَّا الهَاءُ"[2].

وَإِذَا كَانَ طَرْحُ الهَاءِ مِنَ المُفْرَدِ يُصَيِّرُ البِنَاءَ إِلَى نَفْسِ صِيغَةِ الجَمْعِ، فَلَيْسَ ثَمَّ دَاعٍ يَدْعُو إِلَى مَا ذَكَرَهُ النَّحْوِيُّونَ، مِنْ أَنَّ النِّسْبَةَ تَكُونُ إِلَى المُفْرَدِ.

ج ـ سُقُوطُهَا لِلنَّسَبِ بِغَيْرِ اليَاءِ، عَلَى مَعْنَى (ذَات):

حَمَلَ اللُّغَوِيُّونَ بِنَى كَثِيرَةً عَلَى أَنَّ أَصْلَهَا مُؤَنَّثٌ بِالهَاءِ، وَأَنَّ الهَاءَ أُسْقِطَتْ مِنْهَا لِلنَّسَبِ مِنْ غَيْرِ إِضَافَةِ اليَاءَ، عَلَى مَعْنَى (ذَاتِ).

فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: لِحْيَةٌ نَاصِلٌ؛ أَيْ: ذَاتُ نُصُولٍ، وَقَوْلُهُمْ: نَاقَةٌ ضَامِرٌ؛ أَيْ: ذَاتُ ضَمْرٍ، وَامْرَأَةٌ عَاشِقٌ؛ أَيْ: ذَاتُ عِشْقٍ[3]. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: شَاةٌ سَاحَّةٌ وَسَاحٌّ، فَسَاحٌّ بِإِسْقَاطِ الهَاءِ، عَلَى النَّسَبِ[4]؛ أَيْ: ذَاتُ سَحَجٍ، أَيْ: سِمْنٌ. وَذَكَرَ صَاحِبُ (العَيْنُ) سَاحًّا، وَأَنْكَرَ سَاحَّةً بِالهَاءِ، جَاءَ فِيهِ: "وَشَاةٌ سَمِينَةٌ سَاحٌّ، وَلَا يُقَال: سَاحَّةٌ. قَالَ الخَلِيلُ: هَذَا مِمَّا يُحْتَجُّ بِهِ، إِنَّهُ قَوْلُ العَرَبِ، فَلَا نَبْتَدِعُ شَيْئًا فِيهِ"[5].

(٧) سُقُوطُهَا مِمَّا دَخَلَتْهُ لِلْمُبَالَغَةِ:

ثُمَّ بِنَى أُلْحِقَتْ فِيهَا الهَاءُ لِلْمُبَالَغَةِ فِي المَدْحِ أَوِ الذَّمِّ، كَقَوْلِهِمْ: رَجُلٌ عَلَّامَةٌ، وَنَسَّابَةٌ، وَرَاوِيَةٌ، وَهِلْبَاجَةٌ، وَثَقَّافَةٌ، وَعَيَّابَةٌ، وَ... وَقَدْ قَالَ الفَرَّاءُ: "إِذَا مُدِحَ الرَّجُلُ بِالنَّعْتِ الَّذِي فِيهِ الهَاءُ، ذُهِبَ بِهِ لِلْمُبَالَغَةِ فِي مَدْحِهِ إِلَى الدَّاهِيَةِ، وَإِذَا ذُمَّ الرَّجُلُ بِالنَّعْتِ الَّذِي فِيهِ الهَاءُ ذُهِبَ بِهِ لِلْمُبَالَغَةِ فِي ذَمِّهِ إِلَى مَعْنَى البَهِيمَةِ"[6]. وَهَذِهِ الهَاءُ قَدْ تَسْقُطُ مِنْ نَحْوِ هَذِهِ البِنَى. قَالَ أَبُو زَيدٍ الأَنْصَارِيُّ: "... وَقَدْ يُقَالُ: وَقَّافٌ، وَنَسَّابٌ، وَعَيَّابٌ"[7]. كَمَا ذَكَرَ ابْنُ الأَنْبَارِيِّ أَنَّ العَرَبَ قَدْ يُسْقِطُونَ هَذِهِ "الهَاءَ،

---

[1] المبرد: المقتضب ١٣٧/٣، و١٣٨، وابن منظور: لسان العرب ٥١٧/١٣ عضه.

[2] المبرد: المقتضب ١٣٨/٣.

[3] الصاغاني: التكملة والذيل والصلة ٢٢٦/١.

[4] ابن سبده: المحكم والمحيط الأعظم ٤٩٨/٣، والمخصص ٣٤٣/٢، وابن منظور: لسان العرب ٤٧٦/٢، والزبيدي: تاج العروس ٤٥٧/٦ سحح. وَسَحَّتِ الشَّاةُ إِذَا سَمِنَتْ.

[5] الفراهيدي: العين ١٦/٣.

[6] ابن الأنباري: المذكر والمؤنث ١٢٢/١. وينظر: ابن درستويه: تصحيح الفصيح وشرحه ص ٤٢٦.

[7] الأنصاري: النوادر في اللغة ص ١٥٣.

فَيَقُولُونَ: رَجُلٌ عَلَّامٌ وَنَسَّابٌ وَرَاوٍ، وَرَجُلٌ هِلْبَاجٌ وَزُمَيْلٌ وَزُمَالٌ وَتِلْقَامٌ". وَكَذَا ذَكَرَ ابْنُ دُرُسْتُوَيْهِ أَنَّ الهَاءَ فِي قَوْلِهِمْ: رَجُلٌ رَبْعَةٌ، وَامْرَأَةٌ رَبْعَةٌ لِلْمُبَالَغَةِ، لِلَّذِي كَانَتْ قَامَتُهُ بَيْنَ القَصِيرِ وَالطَّوِيلِ. وَأَنَّهُمْ قَدْ يُسْقِطُونَ هَذِهِ الهَاءَ، فَيَقُولُونَ لِلرَّبْعَةِ: الرَّبْعُ، بِلَا هَاءٍ[1].

(٨) سُقُوطُهَا، وَأَثَرُ هَذَا السُّقُوطِ فِي بِنْيَةِ الكَلِمَةِ:

مَعْنَى هَذِهِ المُبَاحَةِ الكَشْفُ عَنْ أَثَرِ سُقُوطِ الهَاءِ مِنْ بِنْيَةِ الكَلِمَةِ لَفْظًا، وَمَعْنًى.

أ . آثَارُ هَذَا السُّقُوطِ فِي بِنْيَةِ الكَلِمَةِ لَفْظًا:

١ . أَنَّهُ قَدْ يُؤَدِّي إِلَى قَلْبِ بَعْضِ أَحْرُفِ الكَلِمَةِ إِلَى حَرْفٍ آخَرَ. فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: كَانَ مِنَ الأَمْرِ كَيْتَ وَكَيْتَ، وَذَيْتَ وَذَيْتَ، يُكْنَى بِهِمَا عَنْ: كَانَ مِنَ الأَمْرِ كَذَا وَكَذَا. فَذَكَرَ ابْنُ جِنِّي أَنَّ الأَصْلَ فِيهِمَا كَيَّةَ وَكَيَّةَ، وَذَيَّةَ وَذَيَّةَ، ثُمَّ حَذَفُوا الهَاءَ، وَأَبْدَلُوا مِنَ اليَاءِ الأَخِيرَةِ تَاءً، وَذَكَرَ أَنَّ الصِّيغَةَ فِي كِيْتَ وَذَيْتَ عَلَمُ تَأْنِيثٍ، كَمَا أَنَّ الهَاءَ فِي كَيَّةَ، وَذَيَّةَ عَلَمُ تَأْنِيثٍ[2].

٢ . وَأَنَّهُ قَدْ يُؤَدِّي فِي بَعْضِ البِنَى إِلَى تَغَيُّرِ حَرَكَةِ بَعْضِ أَحْرُفِهَا.

أ . فَقَدْ أَصَّلَ صَاحِبُ (العَيْنُ) أَنَّ كُلَّ مَصْدَرٍ، الصِّفَةُ مِنْهُ فَعْلَانَ وَفَعْلَى، فَإِذَا أَنَّثْتَ المَصْدَرَ، فَخَفِّفْ عَيْنَهُ، وَإِذَا طَرَحْتَ الهَاءَ، فَثَقِّلِ العَيْنَ، نَحْوُ: الحَيَرُ والحَيْرَةُ، وَالعَيَمُ وَالعَيْمَةُ[3].

ب . وَذَكَرَ اللُّغَوِيُّونَ أَنَّ حَرَكَةَ العَيْنِ فِي المَصْدَرِ، فِي الأَدْوَاءِ، مَفْتُوحَةٌ نَحْوُ: رَمِثَ رَمَثًا، وَحَبِطَ حَبَطًا، وَحَبَجَ حَبَجًا[4]، وَذَكَرُوا أَنَّهُ إِذَا أُلْحِقَتِ الهَاءُ سَكَنَتِ العَيْنُ، نَحْوُ: حَقِلَ حَقْلَةً، وَمَغِلَ مَغْلَةً[5]، وَعَدُّوا ذَلِكَ مِنَ المُعَاقَبَةِ؛ أَيْ: أَنَّ حَرَكَةَ العَيْنِ عَاقَبَتِ هَاءَ التَّأْنِيثِ[6].

---

[1] ابن درستويه: تصحيح الفصيح وشرحه ص ٤٢٨. وينظر: ابن الأنباري: المذكر والمؤنث ٢٢٠/٢.

[2] ابن جني: سر صناعة الإعراب ١٦٣/١. وينظر: ابن سيده: المخصص ١٢٨/٤، و١٨٩/٥، وابن منظور: لسان العرب ٢٣٦/١٥.

[3] االفراهيدي: العين ٢٦٩/٢ عيم. وابن منظور: لسان العرب ٤٣٢/١٢ . ٤٣٣ عيم. العَيْمَانُ: الَّذِي يَشْتَهِي اللَّبَنَ شَهْوَةً شَدِيدَةً، وَالمَرْأَةُ عَيْمَى.

[4] يُقَال: رَمِثَ البَعِيرُ إِذَا اشْتَكَى مِنْ أَكْلِ الرَّمَثِ. وَهُوَ مَرْعًى لِلإِبِلِ مِنَ الحَمْضِ. وَالحَبَطُ: وَجَعٌ بِبَطْنِ البَعِيرِ مِنْ كَلَأٍ يَسْتَوْبِلُهُ. وَالحَبَجُ: انْتِفَاخُ بَطْنِ البَعِيرِ مِنْ أَكْلِ السَّرْفَجِ.

[5] الحَقْلَةُ: مِنْ أَدْوَاءِ الإِبِلِ، يُعَنَّيَها مِنْ أَكْلِ التُّرَابِ مَعَ البَقْلِ. وَالمَغْلَةُ: دَاءٌ فِي الحَيَوَانِ مِنْ أَكْلِ البَقْلِ مَعَ التُّرَابِ.

[6] ابن جني: الخصائص ١١٠/٢ . ١١١، وابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم ٥٨٦/١٠، وابن منظور: لسان العرب ٤٥/١٤، والزبيدي: تاج العروس ١٠٢/٣٧.

ج . وَذَكَرُوا، أَيْضًا، فِيمَا غُيِّرَ فِيهِ حَرَكَةُ العَيْنِ، وَكَانَ مِنْ قَبِيلِ المُعَاقَبَةِ، بَابَ جَمْعِ فَعْلَةٍ عَلَى فَعَلَاتٍ، نَحْوُ: جَفْنَةٌ وَجَفَنَاتٌ، وَقَصْعَةٌ وَقَصَعَاتٌ، فَلَمَّا أَسْقَطُوا الهَاءِ، حَرَّكُوا العَيْنِ فِي الجَمْعِ، وَقَالَ ابْنُ جِنِّي:"لَمَّا حَذَفُوا التَّاءَ، حَرَّكُوا العَيْنَ، فلمَّا تَعَاقَبَتِ التَّاءُ، وحَرَكَةُ العَيْنِ، جَرَيَا لِذَلِكَ مَجْرَى الضِّدَّيْنِ المُتَعاقِبينِ، فَلَمَّا اجْتَمَعَا فِي فَعَلَةٍ، تَرَافَعَا أَحْكَامَهُمَا، فَأَسْقَطَتِ التَّاءُ حُكْمَ الحَرَكَةِ، وأَسْقَطَتِ الحَرَكَةُ حُكْمَ التَّاءِ"[1].

د . وَمِنْ ذَلِكَ، مِمَّا كَانَ إِسْقَاطُ الهَاءِ مِنْهُ سَبَبًا فِي تَغْيِيرِ حَرَكَةِ فَاءِ الكَلِمَةِ: البَصْرَةُ، "فَإِذَا حَذَفُوا الهَاءِ، قَالُوا: بِصْرٌ، فَكَسَرُوا البَاءَ؛ وَلذَلِكَ يُقَالُ فِي النَّسَبِ إِلَى البَصْرَةِ: بَصْرِيٌّ، وَبِصْرِيٌّ"[2].

هـ . وَمِنْ ذَلِكَ، مِمَّا كَانَ إِسْقَاطُ الهَاءِ مِنْهُ سَبَبًا فِي تَغْيِيرِ حَرَكَةِ فَاءِ الكَلِمَةِ: الجُدَّةُ، وَهِيَ شَاطِئُ النَّهْرِ. فَقَدْ ذَكَر الأَزْهَرِيُّ أَنَّهُمْ إِذَا أَسْقَطُوا الهَاءِ، كَسَرُوا الجِيمَ، فَقَالُوا: جِدٌّ[3]، وَرَوَاهُ، أَيْضًا، بِالكَسْرِ، مُؤَنَّثًا بِالهَاءِ، قَالَ: "وَقَالَ أَبُو حَاتِم: قَالَ الأَصْمَعِي: يُقَال: كُنَّا عِنْدَ جِدَّةِ النَّهْرِ بِالهَاءِ، وَأَصْلُهُ نَبَطِيٌّ: كِدٌّ فأُعْرِبَ"[4]. وَذَكَرَهُ ابْنُ مَنْظُورٍ، أَيْضًا، بِالضَّمِّ، قَالَ: "الجُدُّ، "الجُدُّ، بِالضَّمِّ: شَاطِئُ النَّهْرِ"[5]. وَأَوْرَدَه أَحْمَد رِضا، ثُمَّ قَالَ: "وَيُثَلَّثُ"[6]؛ أَيْ: بِضَمِّ الجِيمِ، وَفَتْحِهَا، وَكَسْرِهَا؛ وَعَلَيْهِ يَكُونُ مِنْ تَعَدُّدِ اللُّغَاتِ.

و . وَمِنْ ذَلِكَ، مِمَّا كَانَ إِسْقَاطُ الهَاءِ مِنْهُ سَبَبًا فِي تَغْيِيرِ حَرَكَةِ فَاءِ الكَلِمَةِ: أَنَّهُ يُقَالُ، كَمَا ذَكَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ: لَهُ صَفْوَةُ مَالِي، وَصِفْوَةُ مَالِي، وَصُفْوَةُ مَالِي بِفَتْحِ الصَّادِ، وَكَسْرِهَا وضَمِّهَا، فَإِذا نُزِعَتِ الهَاءُ، فُتِحَتِ الصَّادُ، لَيْسَ غَيْرُ[7].

ب . آثَارِ هَذَا السُّقُوطِ فِي بِنْيَةَ الكَلِمَةِ مَعْنًى:

١ . أَنَّهُ يُؤَدِّي أَنْ يُشْبِهَ لَفْظُ الكَلِمَةِ لَفْظَ أُخْرَى ذَاتِ مَعْنًى آخَرَ. فمِنْ ذَلِكَ المَزَادُ، بِلَا هَاءِ التَّأْنِيثِ: الفَرْدَةُ، الَّتِي يَحْتَقِبُهَا الرَّاكِبُ خَلْفَ رَحْلِهِ، وَلَا عَزْلاءَ لَهَا؛ أَيْ: لَا فَمَ لَهَا، وَالمَزَادَةُ إِحْدَى مَزَادَتَي الرَّاوِيَةِ، وَالرَّاوِيَةُ مَجْمَعُ المَزَادَتَيْنِ اللَّتَيْنِ تُشَدَّانِ

[1] ابن جني: الخصائص ١١٠/٢ . ١١١، وابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم ٥٨٦/١٠.
[2] ابن قتيبة: غريب الحديث ٤٧٦/١. وينظر: ابن فارس: معجم مقاييس اللغة ٢٥٤/١.
[3] وينظر: ابن بري: في التعريب والمعرب ص٦٧، وابن منظور: لسان العرب ١٠٩/٣.
[4] الأزهري: تهذيب اللغة ٢٤٧/١٠.
[5] ابن منظور: لسان العرب ١٠٨/٣. وينظر: الكجراتي: مجمع بحار الأنوار ٣٢٨/١.
[6] رضا: معجم تن اللغة ٤٨٤/١.
[7] ابن منظور: لسان العرب ٤٦٢/١٤ صفا. وينظر: ابن سيده: المخصص ٤٤٩/٢.

عَلَى جَنْبَي البَعِير، وَرُبَّمَا يَحْذِفُونَ الهَاءِ مِنَ المَزَادَةِ، وَفْقَ هَذَا المَعْنَى، فَيُشْبِهُ لَفْظُهَا، عِنْدَئِذٍ، لَفْظَ الأُخْرَى، الَّتِي أَصْلُهَا بِلَا هَاءٍ[1].

وَهَذِهِ الَّتِي بِلَا هَاءٍ، لَهَا مَعْنًى آخَرُ، يَرْتَبِطُ بِالَّتِي فِيهَا هَاءٌ، وَجْهُهُ طَرْحُ هَذِهِ الهَاءِ وَهُوَ أَنْ تَكُونَ جَمْعًا لِلَّتِي بِالهَاءِ، قَالَ الفَارَابِيُّ، فِي أَثْنَاءِ ذِكْرِهِ بِنًى مِنْ بَابِ: مَفْعَلٍ، بِفَتْحِ المِيمِ وَالعَيْنِ: "المَزَادُ: جَمْعُ مَزَادَةٍ"[2]؛ غَيْرَ أَنَّ جَمعَ مَزَادَةٍ عَلَى مَزَادٍ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّ مَفْعَلَةً لَا تُجْمَعُ عَلَى مَفْعَلٍ، وَلَكِنَّ وَجْهَ هذا الجُمْعِ أَنَّهُمْ أَسْقَطُوا الهَاءَ مِنَ المُفْرَدِ[3].

٢ . وَأَنَّهُ قَدْ يُؤَدِّي فِي بَعْضِ البِنَى إِلَى عَكْسِ تَقْدِيرِ[4] مَعْنَى بَعْضِ أَحْرُفِهَا. وَمِن ذَلِكَ حَدِيثُ اللُّغَوِيِّينَ عَنْ أَلِفِ عَلْقَاةٍ[5]، وَهَائِهَا[6].

فَذَكَرَ ابْنُ جِنِّي[7] عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ أَنَّهُمَا لِلتَّأْنِيثِ، وَأَنَّ اجْتِمَاعَهُمَا مَعًا يَدْفَعُ قَوْلَ النَّحْوِيِّينَ: إِنَّ عَلَامَةَ التَّأْنِيثِ لَا تَدْخُلُ عَلَى عَلَى عَلَامَةِ التَّأْنِيثِ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِمَنْعِهَا مِنَ الصَّرْفِ، لَوْ سَقَطَتِ الهَاءُ، فَقِيلَ: عَلْقَى.

وَتَعَقَّبُ المَازِنِيُّ أَبَا عُبَيْدَةَ؛ وَوَصَفَهُ بِالجَفَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَعْرِفَ "أَنَّ مَنْ قَالَ: عَلْقَاة، فَالأَلِفَ عِنْدَهُ لِلإِلْحَاقِ، بِبَابِ جَعْفَرٍ، كَأَلِفَ أَرْطى، فَإِذَا نَزَعَ الهَاءَ أَحَالَ اعْتِقَادُهُ الأَوَّلُ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ، وَجَعَلَ الأَلِفَ لِلتَّأْنِيثِ، فَهِيَ مَعَ التَّاءِ لِلْإِلْحَاقِ، وَمَعَ عَدَمِهَا لِلتَّأْنِيثِ"[8].

وَوَضَّحَ ابْنُ جِنِّي مَضْمُونَ كَلَامِ المَازِنِيِّ بِأَنَّ الأَلِفَ فِي عَلْقَاة لَيْسَتْ لِلتَّأْنِيثِ، لِمَجِيءِ هَاءِ التَّأْنِيثِ بَعْدَهَا، وَإِذَا حُذِفَتِ الهَاءُ مِنْهَا، وَقَالُوا: عَلْقَى، لَا تُنَوَّنُ، وَعَدَمُ تَنْوِينِهَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لِلتَّأْنِيثِ، وَلَيْسَتْ لِلْإِلْحَاقِ[1].

---

[1] الأزهري: تهذيب اللغة ١٦١/١٣.

[2] الفارابي: معجم ديوان الأدب ٣٤٨/٣. وينظر: اليمني: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ٢٨٧٠/٥، والبغدادي: شرح أبيات مغني اللبيب ٥/٥.

[3] ابن منظور: ١٩٩/٣، والزبيدي: تاج العرس ١٥٧/٨.

[4] أَفْرَدَ ابْنُ جِنِّي فِي (الخَصَائِصِ ٢٧٣/١) بَابًا، عُنْوَانُهُ: (بَابٌ فِي عَكْسِ التَّقْدِيرِ)، قَالَ فِي مَعْنَاهُ: "وَذَلِكَ أَنْ تَعْتَقِدَ فِي أَمْرٍ مِنَ الأُمُورِ حُكْمًا مَا، مَا، وَقْتًا مَا، ثُمَّ تُحَوِّرُ فِي ذَلِكَ الشَّيْءِ عَيْنِهِ فِي وَقْتٍ آخَرَ، فَتَعْتَقِدُ فِيهِ حُكْمًا آخَرَ".

[5] والعَلْقَى: شَجَرٌ تَدُومُ خُضْرَتُهُ فِي القَيْظ.

[6] وَيَذْكُرُ اللُّغَوِيُّونَ أَنَّ لِلْعَلْقَاةِ نَظَائِر: مِنْهَا: بُهْمَي وَبُهْمَاةٍ [نَبَاتٌ مِنْ خَيْرِ المَرْعَى]، وَشكاعى وشكاعاة [مَنْ ذَقَّ النَّبَاتَ يَتَدَاوَى بِهَا]، وباقلى وباقلاة، ونقاوى ونقاواة [ضَرْبٌ مِنَ النَّبَاتِ، زَهْرُهُ أَحْمَرُ]. وسماني وسماناة. نظر: الشاطبي: المقاصد الشافية ٣٤٨/٦.

[7] ابن جني: الخصائص ٢٧٣/١.

[8] ابن جني: الخصائص ٢٧٣/١. وَفِي (ابن منظور: لسان العرب ٢٦٤/١٠) أَنَّ بَعْضَهُمْ يَجْعَلُ أَلفها لِلتَّأْنِيثِ، وَلَا يُنَوِّنُ، وَبَعْضَهُمْ يَجْعَلُهَا للإلحاق وَيُنَوِّنُ.

وَيُشْبِهُ عَلْقَاة، وَلَكِنَّهُ مِنَ المَمْدُودِ: حَلْفَاء وَحَلْفَاءَة، وَطَرْفَاء وَطَرْفَاءَة، وَقَصْبَاء وَقَصْبَاءَة. فَقَدْ نَقَلَ ابْنُ جِنِّي هَذِهِ الأَلْفَاظَ حِكَايَةً عَنْ أَبِي زَيْدٍ، غَيْرَ أَنَّ جِنِّي جَعَلَ إِدْخَالَ الهَاءِ عَلَى الهَمْزَةِ فِيهَا شَاذًّا، لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ، وَلَا يُعَرَّجُ عَلَيْهِ، وَرَأَى: "أَنَّ مَنْ قَالَ: حَلْفَاءَة، وَقَصْبَاءَة، وَطَرْفَاء، فَأَدْخَلَ الهَاءَ عَلَى هَذِهِ الهَمْزَةِ، ثُمَّ حَذَفَ هَذِهِ الهَاءِ، فَيَلْزَمُهُ أَنْ يَصْرِفَ الكَلِمَةَ؛ لِأَنَّ الهَمْزَةَ عِنْدَنَا لَيْسَتْ لِلتَّأْنِيثِ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ لِلتَّأْنِيثِ، لَمَا جَازَ دُخُولُ الهَاءِ عَلَيْهَا"[٢].

(٩) سُقُوطُهَا وَالتَّعْوِيضُ مِنْهَا:

ذَكَرَ ابْنُ سِيدَه فِي مَصَادِرِ فَعْلَلْتُهُ، مِمَّا كَانَ مُضَاعَفًا، فَعْلَلَةً بِالهَاءِ، وَذَكَرَ أَنَّهُ يَجُوزُ، أَيْضًا، أَنْ يَكُونَ المَصْدَرُ فَعْلَالًا، كَالزَّلْزَالِ، وَالقَلْقَالِ[٣]. وَوَجْهُ ذَلِكَ عِنْدَهُ أَنَّهُ أَسْقَطَتِ الهَاءُ مِنْ فَعْلَلَةٍ، وَعُوِّضَ مِنْهَا بِالأَلِفِ، الَّتِي قَبْلَ آخِرِ فَعْلَالٍ[٤].

وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ الحَدَّادِ[٥]، وَبُخْرُقٍ[٦] أَنَّ الزَّلْزَلَةَ وَالزِّلْزَالَ لُغَتَانِ، وَلَا إِسْقَاطَ، وَلَا تَعْوِيضَ.

الخُلَاصَةُ:

لَقَدْ أَنْبَأَتِ الدِّرَاسَةُ أَنَّ العَرَبِيَّةَ تُسْقِطُ هَاءَ التَّأْنِيثِ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَبْلُ قَدْ أَتْبَعَتْهَا لِمَعْنًى، وَأَنْبَأَتْ أَنَّ ظَوَاهِرَ هَذَا السُّقُوطِ اتَّصَلَتْ بِالمَصْدَرِ، أَضِيفَ أَوْ لَمْ يُضَفْ، وَبِصِفَةِ مُؤَنَّثٍ ذِي سِمَّةٍ مُحَدَّدَةٍ، وَبِبِنًى كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا، وَجَرَتْ مَجْرَى المَثَلِ، وَاتَّصَلَتْ، أَيْضًا، بِالمُثَنَّى، وَبِالجَمْعِ مَخْصُوصًا بِصِفَةٍ مُعَيَّنَةٍ، وَبِبِنْيَةٍ أُرِيدُ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهَا؛ وَنَاقَشَتْ، كَذَلِكَ، آثَارَ هَذَا السُّقُوطِ فِي بِنْيَةِ الكَلِمَةِ لَفْظًا، وَمَعْنًى، وَأَنَّ العَرَبِيَّةَ قَدْ تُعَوِّضُ مِنْ هَذِهِ الهَاءِ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهَا.

وَلَمْ تَكْتَفِ الدرَسَةُ بِذَلِكَ، بَلْ لَاحَقَتْ أَقْوَالَ اللُّغَوِيِّينَ فِي مَظَانِّهَا، فَرَصَدَتْهَا، وَانْكَشَفَ مِنْ هَذَا الرَّصْدِ أَنَّ فَكْرَهُمُ اللُّغَوِيَّ، فِي تَوْجِيهِ هَذَا السُّقُوطِ وَتَعْلِيلِهِ، لَمْ يَكُنْ وَاحِدًا، فَظَهَرَ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ انْفِسَاحُ العَرَبِيّةِ، وَسَعَةُ بِنَاهَا، وَتَنَوُّعُ أَسَالِيبِهَا، وَطَرَائِقِ التَّعْبِيرِ عَنْ مَعَانِيهَا، وَمَقَاصِدِهَا.

---

[١] ابن جني: سر صناعة الإعراب ٢/٢١٠ . ٢١١. وينظر: ابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم ١/٢١٤، والزبيدي: تاج العروس ٢٦/١٨٨. وَيَذْكُرُ اللُّغَوِيُّونَ أَنَّ لِلْعَلْقَاةِ نَظَائِر: مِنْهَا: بُهْمَي وَبُهْمَاةٍ [نَبَاتٌ مِنْ خَيْرِ المَرْعَى]، وَشكاعى وشكاعاة [مَنْ ذَقَّ النَّبَاتَ يَتَدَاوَى بِهَا]، وباقلى وباقلاة، ونقاوى ونقاواة [ضَرْبٌ مِنَ النَّبَاتِ زَهْرُهُ أَحْمَرُ]. وسماني وسماناة. ينظر: ابن جني: المنصف ص ٣٦ . ٣٧، والشاطبي: المقاصد الشافية ٦/٣٤٨.

[٢] ابن جني: المنصف ص١٧٠.

[٣] وَيَرَى بَعْضُهُمْ أَنَّ زِنَةَ نَحْوِ هَذَا فَعْفَالٌ: ابن القطاع: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١١٢.

[٤] ابن سيده: المخصص: ٤/٣١٧.

[٥] ابن الحداد: الأفعال ٣/٤٨٦.

[٦] بخرق: فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال ص ١٩٢.

ثَبَتُ المَصَادِرِ وَالمَرَاجِعِ:

١. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد (٦٠٦هـ):

. البديع في علم العربية، تحقيق فتحي علي الدين، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٠هـ.

. النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر الزاوى ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٩م.

٢. الأزهري، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ): شرح التصريح على التوضيح، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.

٣. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ): تهذيب اللغة، تحقيق محمد مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م.

٤. الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ):

. شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.

. شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ط، د ت).

٥. الأشموني، نور الدين علي بن محمد (ت ٩٠٠هـ): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

٦. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، (ت ٥٧٧هـ):

. أسرار العربية، ط١، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٩٩٩م.

. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط١، المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م.

٧. الأنباري، أبو بكر، محمد بن القاسم (ت ٣٢٨هـ): المذكر والمؤنث، تحقيق طارق الجنابي، ط١، مكبعة العاني، بغداد، ١٩٧٨م.

٨. الأنصاري، أبو زيد: النوادر في اللغة، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، ط١، دار الشروق، ١٩٨١م.

٩. ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد (ت ٤٦٩ هـ): شرح المقدمة المحسبة، تحقيق خالد عبد الكريم، ط١، المطبعة العصرية، الكويت، ١٩٧٧م.

١٠. بخرق، جمال الدين محمد بن عمر (ت ٩٣٠ هـ): فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال، تحقيق مصطفى النحاس، نشر كلية الآداب، جامعة الكويت، ١٩٩٣م.

١١.البركلي، محمد بن بير علي (ت ٩٨١هـ): شرح لب الألباب في علم الإعراب، تحقيق حمدي الجبالي، ط١، دار المأمون للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ٢٠١٢م.

١٢. ابن بري، أبو محمد عبد الله (ت ٥٨٢هـ): في التعريب والمعرب، تحقيق إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت (د ط، دت).

١٣. بطال، محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان (ت ٦٣٣هـ): النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب، تحقيق مصطفى سالم، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ١٩٨٨. ١٩٩١م.

١٤. البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت١٠٩٣هـ):

. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧مـ.

. شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد دقاق، ط٢ جزء ١ . ٤، وط١ جزء ٥ . ٨، دار المأمون للتراث، بيروت، ١٣٩٣ – ١٤١٤هـ.

١٥. البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود (ت ٥١٠هـ): معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق عبد الرزاق المهدي، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ.

١٦.. البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر (ت ٦٣٥هـ): أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق محمد المرعشلي، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٨هـ.

١٧. ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (ت ٢٩١ هـ): الفصيح، تحقيق ودراسة عاطف مدكور، دار المعارف، (د ت، د ط).

١٨. الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم (ت ٤٢٧هـ): الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق عدد من الباحثين، ط١، دار التفسير، جدة، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٥م.

١٩. الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت (ت ٤٤٢هـ): شرح التصريف، تحقيق إبراهيم البعيمي، ط١، مكتبة الرشد، ١٩٩٩م.

٢٠. الجبالي، حمدي محمود: إثبات هاء التأنيث وحذفها: دراسة في أبنية المؤنث المصغر، مجلة البصائر، جامعة البترا الخاصة، الأردن، المجلد ٩، العدد ١، ٢٠٠٥م، ص١٧٧ . ٢١٢.

٢١. الجمل، حسن عز الدين بن حسين: مخطوطة الجمل – معجم وتفسير لغوي لكلمات القرآن، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ٢٠٠٣ – ٢٠٠٨م.

٢٢. ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ):

. الخصائص، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د ت).

. سر صناعة الإعراب، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ٢٠٠٠م.

. اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (د ط، د ت).

. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٩٩م.

ـ المنصف، ط١، دار إحياء التراث القديم، ١٩٥٤م.

٢٣. الجورجي، شمس الدين محمد بن عبد المنعم (ت ٨٨٩هـ): شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق نواف الحارثي، ط١، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ٢٠٠٤م.

٢٤. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ): الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٧م.

٢٥. ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (ت ٦٤٦هـ): الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق موسى العليلي، مطبعة العاني، بغداد، (د ط، د ت).

٢٦. ابن الحداد، سعيد بن محمد المعافري (ت بعد ٤٠٠هـ): كتاب الأفعال، تحقيق حسين شرف،

٢٧. (د ط)، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ١٩٧٥م.

٢٨. الحريري، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان (ت ٥١٦هـ): درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق عرفات مطرجي، ط١، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٩٩٨هـ.

٢٩. أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ): ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م.

٣٠. ابن الخباز، أحمد بن الحسين (ت ٦٣٩هـ): توجيه اللمع، تحقيق فايز دياب، ط٢، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ٢٠٠٧م.

٣١. ابن درستويه، أَبُو محمد عبد الله بن جعفر (ت٣٤٧هـ): تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق محمد المختون، (د ط)، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٨م.

٣٢. ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (ت ٣٢١هـ): جمهرة اللغة، تحقيق رمزي بعلبكي، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.

٣٣. الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر (ت ٨٢٧هـ): تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد المفدى، ط١، (دون دار نشر)، ١٩٨٣م.

٣٤. دوزي، رينهارت بيتر آن (ت ١٣٠٠هـ): تكملة المعاجم العربية، نقله إلى العربية محمد النعيمي وجمال الخياط، ط١، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ٢٠٠٠م.

٣٥. ديكنقوز، شمس الدين أحمد (ت٨٥٥هـ): شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، ط٣، البابي الحلبي، مصر، ١٩٥٩م.

٣٦. الرازي، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (ت ٦٦٦هـ): مختار الصحاح، تحقيق يوسف الشيخ محمد، ط، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ١٩٩٩م.

٣٧. رضا، أحمد: معجم متن اللغة، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٣٧٧ – ١٣٨٠هـ.

٣٨. الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت ٣٨٤هـ): شرح كتاب سيبويه، تحقيق سيف العريفي، الرياض، السعودية، ١٩٩٨م.

٣٩. الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق (ت ١٢٠٥هـ): تاج العروس من جواهر القاموس، مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د ط، د ت).

٤٠. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت ٣١١هـ): معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م.

٤١. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (ت ٣١٦هـ): الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، (د ط، د ت).

٤٢. السنيكي، زكريا بن محمد بن أحمد (ت ٩٢٦هـ): إعراب القرآن العظيم، تحقيق موسى مسعود، ط١، (دون دار نشر)، ٢٠٠١م.

٤٣. السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت ٥٨١هـ): نتائج الفكر في النحو، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.

٤٤. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ): الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.

٤٥. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨هـ):

. المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.

. المخصص، تحقيق خليل جفال، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٦م.

٤٦. السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (٣٨٥هـ): شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد مهدلي وعلي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨م.

٤٧. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ):

. الأشباه والنظائر، ط١، دار الكتب العلمية، ١٩٩٠م.

. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د ط، د ت).

٤٨. الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (ت ٧٩٠هـ): المقاصد الشافية في شرح الخلاصة، مجموعة من المحققين، ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أمّ القرى، مكة المكرمة، ٢٠٠٧م.

٤٩. ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي (ت ٥٤٢هـ): أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩١م.

٥٠. الصاغاني، الحسن بن محمد (ت ٦٥٠ هـ): التكملة والذيل والصلة، مجموعة من المحققين، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠ . ١٩٧٩م.

٥١. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـ): اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق عبد الإله النبهان، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م.

٥٢. العيني، بدر الدين محمود بن أحمد (ت ٨٥٥هـ): المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق علي فاخر وزميليه، ط١، دار السلام، القاهرة، ٢٠١٠م.

٥٣. الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم (ت ٣٥٠هـ): معجم ديوان الأدب، أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ٢٠٠٣م.

٥٤. ابن فارس، أحمد (ت ٣٩٥هـ): معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.

٥٥. الفراء، أبو زكرياء يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ): معاني القرآن، تحقيق أحمد النجاتي وزميليه، ط١، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، (د ت).

٥٦. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ): العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د ط، د ت).

٥٧. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي (ت نحو ٧٧٠هـ): المصباح المنير، المكتبة العلمية، بيروت، (د ط، د ت).

٥٨. القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم (ت ٣٥٦هـ): المقصور والممدود، تحقيق أحمد هريدي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٩م.

٥٩. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ):

. أدب الكاتب، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، (د ط، د ت).

. غريب الحديث، تحقيق عبد الله الجبوري، ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ.

٦٠. ابن القطّاع، علي بن جعفر الصقلي (ت ٥١٥هـ): أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق أحمد عبد الدايم، دار الكتب، القاهرة، ١٩٩٩م.

٦١. القفطي، أبو الحسن علي بن يوسف (ت ٦٤٦هـ): إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ١٩٨٢م.

٦٢.. القيسي، أبو علي الحسن بن عبد الله (ت القرن ٦ هـ): إيضاح شواهد الإيضاح، تحقيق محمد الدعجاني، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٧م.

٦٣. ابن قيم الجوزية، برهان الدين إبراهيم بن محمد (ت٧٦٧هـ): إرشاد السالك إلى حلّ ألفية، تحقيق محمد السهلي، ط١، أضواء السلف، الرياض، ١٩٥٤م.

٦٤. الكجراتي، جمال الدين محمد طاهر بن علي الصديقي (ت ٩٨٦هـ): مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، ط٣، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٩٦٧م.

٦٥. الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني (ت ١٠٩٤هـ): الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د ط، د ت).

٦٦. اللبلبي، شهاب الدين أحمد بن يوسف بن على (ت ٦٩١هـ): تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح (السفر الأول)، تحقيق عبد الملك الثبيتي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٩٧م.

٦٧. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ):

. شرح تسهيل الفوائد، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٠م.

. شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم هريدي، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٢م.

٦٨. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ): المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د ط، د ت).

٦٩. المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم (ت ٧٤٩هـ): توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن سليمان، ط١، دار الفكر العربي، ٢٠٠٨م.

٧٠. الملك المؤيد، أبو الفداء إسماعيل بن علي صاحب حماة (ت ٧٣٢هـ): الكناش في فني النحو والصرف، تحقيق رياض الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٠م.

٧١. ابن منظور، جمل الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ): لسان العرب، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.

٧٢. النجار، محمد عبد العزيز: ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ط١، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١م.

٧٣. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت ٣٣٨هـ): معاني القرآن، تحقيق محمد الصابوني، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٩هـ.

٧٤. الهرري، محمد الأمين بن عبد الله: تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، إشراف ومراجعة هاشم مهدي، ط١، دار طوق النجاة، بيروت، ٢٠٠١م.

٧٥. الهمذاني، المنتجب (ت ٦٤٣هـ): الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق محمد الفتيح، ط١، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، السعودية، ٢٠٠٦م.

٧٦. ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس (ت ٣٨١هـ): علل النحو، تحقيق محمود الدرويش، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ١٩٩٩م.

٧٧. ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ): شرح المفصل، قدم له إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.

٧٨. اليمني، نشوان بن سعيد الحميرى (ت ٥٧٣هـ): شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق حسين العمري وزميليه، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٩م.